العدد السابع والثامن
السَّنة الرَّابعة ـ المجلدان الأول والثَّاني
محرم ـ رجب ١٤٤٢هـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

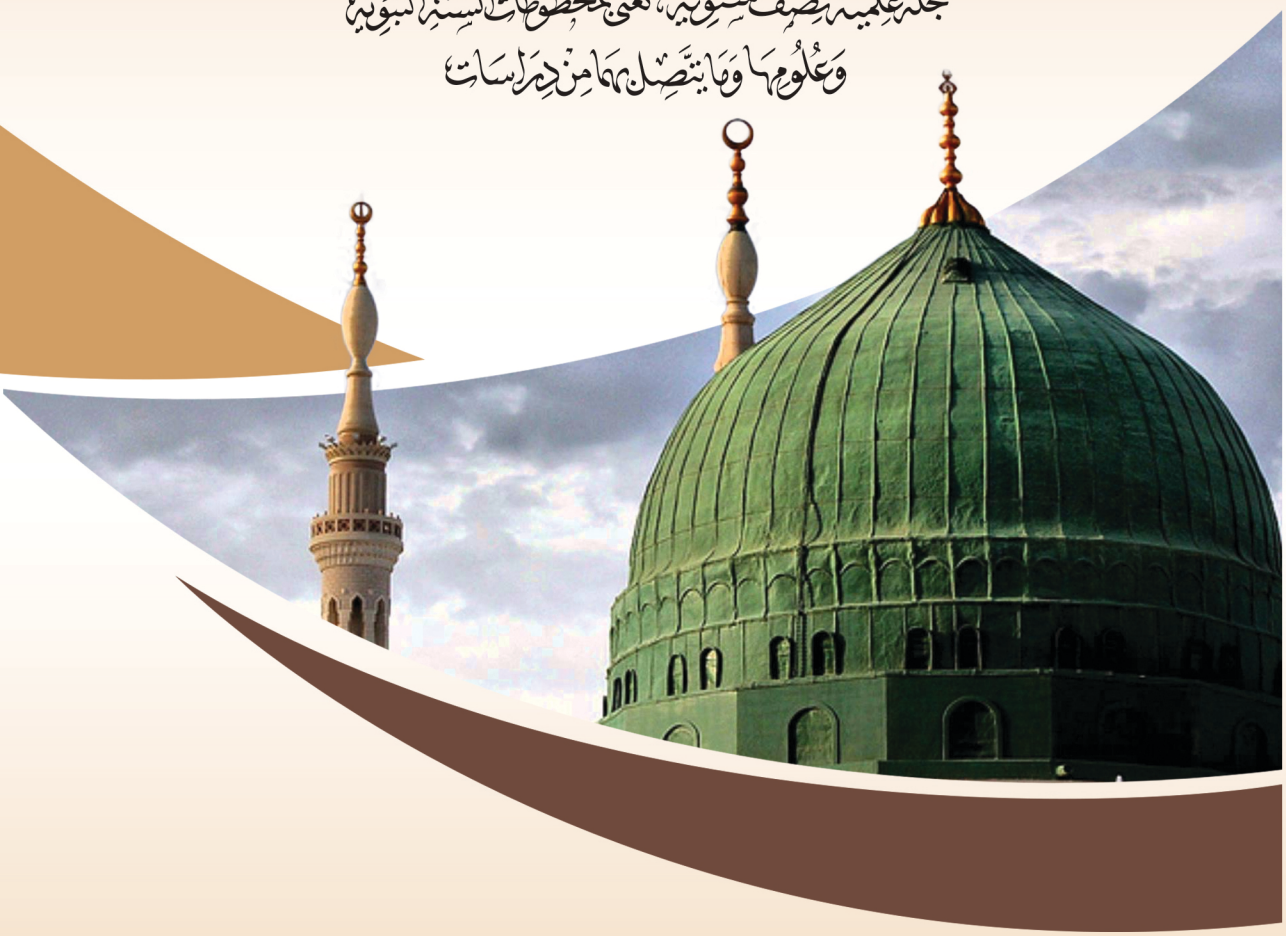

وقف السنة والتراث النبوي

قال علي بن المَديني رحمه الله :

«البَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ »

بابٌ يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق

بعلل الأحاديث النبوية سَنَدًا ومَتْنًا

طرق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في البسملة في الصلاة والكلام علىٰ علله وبيان ما في ألفاظه من اختلاف

أ.د. يحيىٰ بن عبدالله البكري الشهري

أستاذ السنة وعلومها غير المتفرغ جامعة الملك خالد – أبها

ملخص البحث

يتعلَّق هذا البحث بجمع طرق حديث أنس في عدم الجهر بالبسملة، ولفظه: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يفتتحون بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. وتخريجه والكلام على طرقه صحةً وضعفًا، وقد حررت أوجه اختلاف الرواة في طرقه، وأسبابها، والراجح في ذلك، والحديث فيه علل بعضها يقدح في صحة بعض طرقه، وبعضها لا يقدح.

فالحديث مختلف فيه فقد رواه عن أنس تسعة عشر راويًا، وقد اختُلف عليهم، وعنهم في ألفاظه، فمنه ما مرده إلى الاختصار، ومنه ما مرده للوهم والخطأ؛ وبناءً عليه اختلف العلماء فيه بين التصحيح والتضعيف من أجل هذا الاضطراب: إذ صح من رواية خمسة من أصحاب أنس، وهم: إسحاق بن عبدالله، وثابت البُناني، والحسن البَصْرِيّ، وحميد الطويل، وقتادة بن دِعامة، ومحمد بن سيرين.

وأعلت بالعلل الظاهرة رواية: أبان بن أبي عياش، وإبراهيم التيمي، وأيوب السختياني، وثمامة بن عبدالله، وحماد بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وسفيان

الثوري، وعائذ بن شريح، وأبي قلابة، ومالك بن دينار، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان، أبي نعامة.

وأعلت بعلل خفية قادحة: رواية الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس.

ورواية مالك بن أنس: عن حميد، عن أنس.

وفيه علل غير القادحة، منها: عنعنة حميد عن أنس.

وما وقع من اختلاف على قتادة في لفظ حديثه.

والحديث صحيح والمعنى المفهوم منه: أنه عليه الصلاة والسلام والخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. لا أن المعنى أنهم لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وهذا ما عليه ظاهر الحديث في «الصحيحين» والله أعلم.

❊❊❊

مُقدِّمة

الحمد للَّه والصلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه..

أما بعد:

فهذا جزء يتعلق بجمع طرق حديث أنس، في «الافتتاح» ، ولفظه المشهور: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يفتتحون بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. وسأقوم بتتبع طرقه وتخريجها، ثم الكلام على علله، وبيان اختلاف ألفاظه.

وقد حرصت فيه على تحرير أوجه اختلاف الرواة فيه، من حيث بيان العلل الظاهرة والخفية، القادحة وغير القادحة، والكلام على بعض رواته الذين يدور عليهم تعليله.

فالحديث رواه عن أنس تسعة عشر رجلًا، وقد اختُلف على بعضهم فيه: وبعض هذا الاختلاف راجع للاختصار، وبعضه للراوية بالمعنى، ومنه ما مرده للوهم والخطأ؛ وبناءً على ذلك اختلف العلماء بين القبول والرد؛ من أجل هذا الاضطراب، فمنهم من تأوله وقبله، ومنهم من أعله به ورده.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح»[(١)]: «وقد أعله جماعة من الحفاظ: الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبدالبر رحمهم الله» اهـ.

وصححه آخرون واحتجوا به منهم: ابن خزيمة، وابن حبان، وابن طاهر المقدسي، والضياء المقدسي، والزيلعي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم .. وسيأتي كلامهم مفصلًا في محله.

أهمية البحث:

وهذا يُظهر مدى أهمية دراسة هذا الحديث، وبيان الراجح من هذا الخلاف،

(١) «التقييد» (ص٩٨ - ٩٩).

وكون الاستفتاح بالبسملة جهرًا، أو الإسرار بها، مما اختلف فيه كذلك، والأصل في كل ذلك هذا الحديث، الذي اختلفت فيه أنظار المحدثين، والفقهاء.

إشكالية الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من الاختلاف في معنى الحديث برواياته؛ هل المقصود به أنهم لا يقرأون البسملة في الصلاة لا جهرًا، ولا سرًّا؟ أم أن المقصود أنهم لا يجهرون بها؟ ولكن يقرأون بها في السر.

ثم هل صح ذلك من جهة الراوية؟ وإن صح، فما توجيه ذاك الاختلاف، ثم ما الأسباب التي أعل بها غير الاضطراب؟.

فالبحث بحث صناعة حديثية بحتة، والذي ظهر لي أن الخلاف للاضطراب من جهة الألفاظ، وفي بعض طرقه علل إسنادية بعضها ظاهر، وبعضها تحتاج لكشف وبيان، وهو ما ستتكفل هذه الدراسة ببيانه، بإذن الله تعالى.

وهو الجانب الذي لمست فيه نقصًا؛ بسبب فقد بعض الكتب، التي تناولت علل هذا الحديث؛ ولذا قوي العزم عندي على تحرير ما يتعلق بهذا الجانب، على حسب فهمي القاصر وجهدي الناقص، فلا أذكر مع من سبقني من الأئمة بالكلام عليه. والله المستعان.

أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة، بناء على ذلك ما يلي:

١- جمع طرق الحديث وتخريجها من مصادرها الأصلية.

٢ - بيان اختلاف ألفاظ الحديث، وعلله المتنية والإسنادية.

٣ - تحرير أوجه الخلاف بين بعض النقاد في علله.

ترتيب البحث:

رتبته على مقدمة، وتمهيد، ومثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

مقدمة: وفيها بيان موضوع البحث، وأهميته وإشكاليته، وأهدافه، وخطته، ثم منهجي في الكلام عليه.

تمهيد: وفيه المؤلفات الواردة في الجهر بالبسملة.

المبحث الأول: في تخريج طرق حديث أنس في البسملة، وبيان علله، وذكر ما فيه من اختلاف.

المبحث الثاني: النظر في علل حديث أنس في البسملة.

المبحث الثالث: بيان ما لحديث أنس من شواهد.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهجي في سياق طرقه، والكلام عليه:

وسيكون تناول الحديث بتخريج طرقه، وَفق ما هو متبع في الأحاديث المفردة بالدراسة، مثل هذا الحديث؛ وذلك بالتوسع في تتبع طرقه، وأوجه الخلاف فيه، وَفق ما يلي:

١- جمع طرق الحديث عن أنس وترتيبهم على حروف «ألف باء» ، ثم ما كان في طرقه العالية من اختلاف، رتبت رواتها كذلك على الحروف، وَفق منهج المزي في «تحفة الأشراف» .

٢- رتبت مصادر التخريج بناء على العلو بالنظر لتقدم الوفاة؛ وذلك مراعاة لقرب الأسانيد، ومدار الروايات، والمتابعات بتمامها وقصورها، وسهولة معرفة المصادر الأصلية المتفرده بسياق بعض الطرق، والفرعية «المسندة» ، التي خرجت من طريق «الأصول المسندة» .

٣- جعلت توثيق التخريج في صلب المتن؛ مراعاة لعدم تضخيم الحواشي بكثرة الإحالات.

٤- كان العزو بالجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث، وإذا كان الكتاب من ذوي الجزء الواحد فبذكر الصحيفة، ورقم الحديث ؛ وأغفلت ذكر الكتب والأبواب؛ فلا أثقل بذكرها؛ إذ الحديث متعلق بالصنعة.

٥- ما يتعلق بتراجم الرواة، اكتفيت باليسير من الكلام على الراوي؛ إذا كان هو سبب العلة، بما يؤدي الغرض من بيان حاله، وربما عرفت تعريفًا يسيرًا ببعض المهملين مع ذكر مراتبهم برأس القلم، وشرطي في هذا عدم شهرة الراوي.

٦- اذكر الحكم على الرواية: ببيان وجه إعلالها؛ إن كانت ضعيفةً، أما إن كانت صحيحةً، لا علة فيها؛ فإني أسكت عنها؛ وهذا مؤذن بصحتها.

هذا وأسأل الله مولاي الكريم: حُسن العمل، وحُسن القبول، وأن ينفع به عباده، وينفعني به في حياتي، وبعد مماتي.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم بارك على نبينا محمد، وعلى آله وأزواجه وذريته.

تمهيد

المؤلفات الواردة في مسألة الجهر بالبسملة

مسألة البسملة من المسائل المهمة، التي تعرض لها كثير من المفسرين، والفقهاء، والمحدثين في مصنفاتهم، ومنهم من أفردها بالتأليف، وسأورد هنا أشهر المؤلفات التي تناولت حديث الجهر بالبسملة، من عدمه:

١ - «**مصنف**» للحافظ أبي بكر ابن خزيمة (٣٢١هـ)[(١)].

٢ - كتاب «**الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (٣٣٢هـ)، ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[(٢)].

٣ - «**جزء في الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أبي عمر علي بن عمر الدراقطني (٣٨٥هـ). ذكره الحافظ ابن الجوزي في «التحقيق»[(٣)]، فقال: «صنفه لما ورد مصر؛ لسؤال بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر، فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك، فقال: كل ما روي عن النبي ﷺ من الجهر فليس بصحيح، فأما عن الصحابة رضي الله عنهم فمنه صحيح ومنه ضعيف»

٤ - «**مسألة الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)[(٤)].

قال ابن الجوزي في «التحقيق»[(٥)]: «تجرد أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث

---

(١) نص عليه ابن عبدالهادي في «التنقيح» (٢: ١٧٨)، «الرسالة المستطرفة» (ص٣٤١).

(٢) «السير» (١٢: ٣٩).

(٣) باسم «مسألة في الجهر بالبسملة» نص عليه ابن الجوزي في «التحقيق» (١: ٣٥٧)، «الرسالة المستطرفة» (ص٣٤١).

(٤) المصدران السابقان.

(٥) نص عليه ابن الجوزي في «التحقيق» (١: ٣٥٧).

الجهر، فأزرى على علمه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف»

وأشار الذهبي في ترجمته من «السير»[(١)]: إلى هذا المصنف، فقال: «كتاب البسملة وأنها من الفاتحة» ، «الجهر بالبسملة- جزآن».

٥ - كتاب «**الجهر بالبسملة**» ، لأبي سعد إسماعيل بن أبي القاسم البوشنجي. ذكره ابن حجر في كتاب «النكت لابن الصلاح»[(٢)].

٦ - «**جزء مسألة التسمية**» ، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ) -طبع في مكتبة الصحابة - جدة، بتحقيق عبدالله بن علي مرشد.

٧ - «**مسألة التسمية**» ، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، جمع فيها طرق هذا الحديث، وقد اجتهد محقق الكتاب عبدالله المرشد، في تخريج أحاديث هذا الجزء، وحرر الخلاف الفقهي فيه، في بحث ختم به الكتاب، أسماه «توضيح المسألة وتحقيق الحق في الجهر بالبسملة».

٨ - «**جزء**» للشيخ عثمان بن حسن بن علي بن السبتي أبو عمرو اللغوي المعروف بابن وجيه (٦٣٤هـ). قال الحافظ في «اللسان»[(٣)]: «وقفت له على «جزء في الجهر بالبسملة» أنبأ فيه عن عدم معرفته بهذا الفن».

٩ - كتاب «**البسملة**» ، للشيخ عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي الشافعي المعروف بأبي شامة، قال النووي في «شرح المهذب»[(٤)]: «قد جمع الشيخ أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي ذلك في كتابه المشهور، وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلدًا كبيرا، وأنا إن شاء الله تعالى أذكر هنا

(١) «السير» (١٨: ٢٩١).

(٢) «النكت» (١: ١٨١).

(٣) «اللسان» (٤: ١٣٣، ٣٠٣).

(٤) «المجموع» (٣: ٢٨٠).

جميع مقاصده مختصرةً وأضم إليها تتمات لا بد منها. وعزاه له أيضًا ابن قاضي شهبة في «طبقاته»[١] فقال: كتاب «البسملة» الأكبر في مجلد، والأصغر لطيف»[٢].

١٠- «**إلصاق عوار الهوس بمن لم يفهم الاضطراب في حديث البسملة عن أنس**» ، لأبي العباس أحمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي (٩٧٤هـ)[٣].

١١- « **الرد على أبي بكر الخطيب الحافظ في مسألة الجهر بالبسملة**» ، للحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي (٧٤٤هـ) قال في «التنقيح»[٤]: «وقد رُوي في الجهر أحاديث ضعيفة غير هذه لا حاجة إلى ذكرها، وقد ذكرت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الجهر، وذكرت عللها والكلام عليها في كتابٍ مفردٍ، تتبَّعت فيه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنَّفه، وهو كتابٌ متعوبٌ عليه، فمن أحبَّ الوقوف عليه فليسارع إليه» .

١٢- «**ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا**» ، للحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ). اختصره من كتاب الخطيب السابق[٥].

١٣- «**الرحمة المرسلة في شأن حديث البسملة**» ، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، طبع بمصر، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣٢٣هـ).

---

(١) «طبقات الشافعية» (٢: ١٣٤).

(٢) طبع ضمن إصدارات المجمع الثقافي - أبو ظبي، بتحقيق عدنان عبدالرزاقاً وهي رسالة ماجستير في جامعة أم درمان. وقد اختصره الحافظ الذهبي، وطبع مختصره هذا في مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع (١٤٢٧هـ)، بتحقيق علي بن أحمد الكندي. وبذيله "مجلس الجهر لأبي محمد الحسن بن علي الجوهري» ، برواية الذهبي.

(٣) «إيضاح المكنون» (٣: ١١٨).

(٤) «التنقيح» (٢: ١٩٩).

(٥) طبع ضمن مجموع رسائل، في مكتبة الدرا السلفية ـ الكويت، (١٤٠٨هـ)، بتحقيق جاسم بن فهيد الدوسري.

ومع ذلك فلا تجد بسط طرق هذا الحديث، والكلام على علله باستفاضة في شيء من هذه المصنفات التي وصلتنا، فلعله يكون فيه إضافة علمية للمتخصصين في الحديث وعلومه.

المبحث الأول

تخريج طرق حديث أنس في البسملة

وذكر علله وبيان ما فيه من اختلاف

الحديث جاء عنه من رواية: أبان بن أبي عياش البصري، وإبراهيم بن يزيد التيمي، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري، وأيوب بن أبي تميمة السَّختياني، وثابت بن أسلم البُناني، وثمامة بن عبدالله بن أنس، والحسن بن أبي الحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان الكوفي، وحميد بن أبي حميد الطويل البصري، وداود بن أبي هند البصري، وسفيان بن سعيد الثوري، وعائذ بن شُريح الحضرمي، وقتادة بن دعامة السدوسي، وأبي قلابة عبدالله بن زيد الجرْمِي، ومالك بن دينار البصري، ومحمد بن سيرين البصري، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان الواسطي، وأبي نعامة قيس بن عباية الحنفي.

وفي مروياتهم اختلاف وعلل، وبيان ذلك على النحو الآتي:

[١]

فأما حديث أبان بن أبي عياش البصري

فأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٨) عن معمر، عنه به، قال: سمعت النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان، يقرؤون ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قرنه عبدالرزاق في روايته بحميد وقتادة، عن أنس.

والحديث من هذا الوجه لا يصح؛ ضعيف جدًّا؛ فإن أبان بن أبي عياش، البصري أحد الضعفاء، متروك، وهو تابعي صغير، يحمل عن أنس، وغيره.

قال أبو عوانة: كنت لا أسمع بالبصرة حديثًا إلا جئت به أبان، فحدثني به عن

الحسن، حتى جمعت منه مصحفًا؛ فما استحل أن أروي عنه. ترك يحيى وعبدالرحمن الحديث عنه. وقال أحمد: هو متروك الحديث. وقال ابن معين والنسائي: متروك. وعلى تضعيفه جميع النقاد، بل هناك من كذبه. خرج له أبو داود وقرنه بآخر(١).

[٢]

وأما حديث إبراهيم بن يزيد التيمي

فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧: ١٨٧، برقم ٧٢٣٤): حدثنا محمد بن مسلم، ثنا روح بن قرة المقرئ، ثنا عبدالله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم بن التيمي، عن أنس بن مالك، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ حتى قبض، وخلف أبي بكر وعمر حتى قبضا، فما سمعت أحدًا منهم جهر بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الصلاة، وكانوا يفتتحون بالحمد.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم التيمي إلا العوام، تفرد به عبدالله بن خراش».

والحديث من هذا الوجه لا يصح؛ فإن عبدالله بن خراش هذا ضعيف جدًّا؛ قال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وهو أخو شهاب. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. خرج له ابن ماجة وحده(٢).

[٣]

وأما حديث إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري

فأخرجه مسلم في «الصحيح» (١: ٣٠٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢: ١٩)، «الكاشف»، رقم (١١٠)، «الميزان» (١: ١٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (١: ١٦٧)، «تهذيب التهذيب» (١: ٩٦)، «التقريب»، رقم (١٤٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٤: ٤٥٣)، «الكاشف»، رقم (٢٧٠٣)، «الميزان» (٢: ٤١٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧: ٣٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٥: ١٩٧)، «التقريب»، رقم (٣٢٩٢).

(١: ٢٠٣)، والدارقطني في «السنن» (١: ٣١٦، برقم ٩): من طريق الأوزاعي، عنه به، قال: كنا نصلي خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بأم القرآن، فيما يجهر فيه. واللفظ لرواية الدارقطني.

[٤]

وأما حديث أيوب بن أبي تميمة السختياني

فأخرجه البزارفي «مسنده» (١٣: ١٤١، برقم ٦٥٣٥): من طريق جرير بن حازم، عنه به: كان النبي ﷺ وأبو بكر، وعمر، رضي الله عنهما، يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، [ويسلموا تسليمة].

وهذا يدخل في باب الأفراد، قال البزار: «لا نعلم رواه عن أيوب إلا جرير».

وإسناده منقطع. فأيوب رأى أنسًا، ولم يسمع منه شيئًا، قاله أحمد وأبو حاتم الرازي وغيرهما[(١)].

[٥]

وأما حديث ثابت بن أسلم البُناني:

فأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤)، وكرره في (٤: ٤٠٤، برقم ١٣١٠١) مقرونًا بقتادة في هذا الموضع. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم ٤٩٧)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢: ١١١، برقم ٧٨٧)، وابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): كلهم من طريق حماد بن سلمة.

قرنه أحمد وأبو يعلى وابن حبان بحميد وقتادة، عن أنس.

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (١: ٤٠٩)، «الثقات» (٦: ٥٣)، «جامع التحصيل»، رقم (٥٤)، «تحفة التحصيل (ص٣٤، ٣٥).

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢: ٥٨)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣: ٢٢٧)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» مسند ابن الجعد (ص٢٠٨، برقم ١٣٧٣)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم٤٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٦: ٨٣)، وتمام الرازي في «فوائده» (١: ٣٤١، برقم ٨٦٦)، والخليلي في «الإرشاد» ، مختصره (٢: ٤٩٢، برقم ١٤٠): من طريق عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة بن الحجاج. كلاهما: حماد، وشعبة، عنه به.

وفي لفظه اختلاف بين الوجهين: فلفظ عمار عند ابن خزيمة: صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وهو معلول من هذا الوجه؛ فقد أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» ، ترتيبه برقم (٩٧): حدثنا عبدالله بن أبي زياد، حدثنا أبو الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وهنا ظهر اتفاق اللفظ مع المشهور.

قال أبو عيسى: هذا وهم، والأصح شعبة، عن قتادة، عن أنس.

وقال ابن أبي حاتم: في «العلل» برقم (٢٢٩): «سألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب، عن عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

فقال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه الأعمش، إنما هو شعبة، عن قتادة، عن أنس.

قلت لأبي: حدثنا أحمد بن يونس الضبي، عن بعض أصحابه: أن شعبة كان عند الأعمش، فقال له الأعمش: يا بصري أي شيء عندكم مما تُغربون به علينا ؟

فقال شعبة: حدثنا قتادة، عن أنس: أنه صلى خلف أبي بكر وعمر.

فقال: يا بصري أَحِلْني على غير قتادة. فقال: حدثنا ثابت، عن أنس، قال أبي: ليس هذا بشيء؛ لم يحك صاحبك عن أحد معروف ثقة، يحكي عن شعبة هذا الكلام. والحديث عن شعبة معروف عن قتادة، عن أنس» اهـ.

لكن دفع هذه العلة محمد بن طاهر المقدسي في «مسألة التسمية» (ص٤١،٤٢)، فأورده من طريق الأحوص بن جواب، عن الأعمش به، ولفظه: صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

ثم قال: «وهذا الحديث لا يعلل به حديث شعبة عن قتادة، عن أنس، فيُحتمل أن يكون الحديث عنده عنهما، وفرق بينهما في الرواية لاختلاف العبارة، وقد جمع بينهما في هذا الحديث حماد بن سلمة فصحَّ بذلك ما قلناه» اهـ.

ثم أورده من حديث يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن قتادة وثابت عن أنس.

قلت: وهذا بعيد، فقد قال ابن عبدالبر: «لا يعرف للأعمش عن شعبة رواية محفوظة، فالأمر على ما قال»[(١)].

والخلاصة: أن الحديث ثابت رواية ثابت له عن أنس، لكن من رواية حماد بن سلمة فحسب، أما رواية شعبة عنه فمعلولة. فهذه أولى علل هذا الحديث.

[٦]

وأما حديث ثمامة بن عبدالله بن أنس

فأخرجه الخطيب في كتابه«البسملة»: وأورده الذهبي في «المختصر»[(٢)] فقال: ورواه العلاء بن حصين، عن عائذ بن شريح، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس، بلفظ: فلم أسمعه يجهر.

(١) (ص٢٢١).

(٢) (ص٥٦) نشرة مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، موقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، (٢٠٠٤م). الشاملة.

وعائذ بن شريح ضعيف، وله رواية عن أنس تأتي في محلها، من ترتيب هذا البحث[(١)].

[٧]

وأما حديث الحسن بن أبي الحسن البصري

فله عنه أربعة أوجه: رواية موصولة، رواها عنه جماعة، وعبدالعزيز بن صهيب، وطريف لكن مرسلًا، ومن طريق جسر بن فرقد وهو غريب:

(١) فأما رواية الجماعة الموصولة:

فأخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (١: ٢٥٥، برقم ٧٣٩)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٥: ٢٤٩، برقم ١٨٧٨).

وأخرجها الضياء - أيضًا - (٥: ٢٤٩، برقم ١٨٧٧): من طريق محمد بن عبد الرحمن الأَرْزُناني.

(كلاهما): الطبراني، الأَرْزُناني، عن عبدالله بن وهيب، عن ابن أبي السري، عن المعتمر، عن أبيه سليمان بن طرخان التيمي.

وأخرجها ابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم ٤٩٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، والطبراني في المعجم الأوسط «مجمع البحرين» (٢: ١١٦، برقم ٨٠٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣: ٤٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦: ١٧٩)، جميعًا: من طريق عمران القصير.

وأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، وابن فيل البالسي في «جزء له» ، رواية أبي الحسن بن بندار القاضي، مجموع (١٥٥٩، ق ٢٤): من طريق هشام بن حسان.

---

(١) برقم [١٢].

(ثلاثتهم): سليمان التيمي، وعمران القصير، وهشام بن حسان، عنه به، (نحوه).

وخالف عمران في لفظه، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يسر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الصلاة، وأبو بكر، وعمر. قرن ابن فيل في إسناده رواية الحسن برواية بن سيرين، عن أنس.

واستدل به ابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٥٠) على أنه ﷺ كان يقرأ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ سرًّا، فقال: «هذا الخبر يصرح بخلاف ما توهم من لم يتبحر العلم، وادَّعى أن أنس بن مالك أراد بقوله: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يستفتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وبقوله: لم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، إنهم لم يكونوا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ جهرًا ولا خفيًا. وهذا الخبر صحيح يصرح أنه أراد أنهم كانوا يسرون به ولا يجهرون به عند أنس» اهـ.

وهذا الوجه هو أشهر الروايات عن الحسن بن أبي الحسن البصري وأصحها.

(٢) أما رواية عبدالعزيز بن صهيب:

فأخرجها مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٢: ٤٩، برقم ١٢٥٥): ثنا عبدالوارث، عن عبدالعزيز بن صهيب، قال: سُئل الحسن، عن الرجل يُكثر قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، فقال: ما قرأها النبي ﷺ، ولا أبو بكرٍ، ولا عُمر، ولا عُثمان، ولا معاوية، حتى كان هذا إلا عشيَّة».

(٣) وأما رواية أبي سفيان طريف بن شهاب السعدي:

فأخرجها عبدالرزاق في المصنف (٢: ٨٩، برقم ٢٦٠٤) من طريق أبي سفيان طريف، عن الحسن، قال: سألته عن بسم الله، أجهرُ بها ؟ قال: السُّنة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وطريف بن شهاب السعدي، ويقال: ابن سفيان، ويقال: ابن طريف بن سعد،

كذا سماه أبو معاوية. ضعيف جدًّا؛ تركه القطان وابن مهدي، وقال أحمد: ليس بشيءٍ، ولا يكتب حديثه. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. ليس بقوي. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[(١)].

(٤) وأما رواية جسر بن فرقد:

فأخرجها الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ» لابن القيسراني (٢، ٨٧، برقم ٨٢٤): بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال ابن القيسراني: «تفرد به جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند، كليهما عن أنس» .

قلت: وقوله هذا منقول عن الدارقطني، ولعل مراده بالتفرد هنا من هذا الوجه، أي بجمع الحسن البصري وداود بن أبي هند. والله أعلم.

والحديث من هذا الوجه ضعيف – كما سيأتي – في طريق داود بن أبي هند.

[٨]

وأما حديث حماد بن أبي سليمان الكوفي[(٢)]

فأخرجه محمد بن عبدالله البخاري في «مسنده» كما في «جامع المسانيد» (١: ٣٢٢)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣: ١٦٥): من طريق عبدالرحيم بن عبد الله بن إسحاق السمناني، قال: حدثنا محمد بن الفرخ، عن

(١) «تهذيب الكمال» (١٣: ٣٧٧)، «الكاشف» ، رقم (٢٤٦٤)، «الميزان» (٢: ٣٣٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧: ٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٥: ١١)، «التقريب» ، رقم (٣٠١٣).

(٢) حماد بن أبي سليمان الكوفي، له رواية عن أنس؛ كما في «تاريخ واسط» (ص٦٦)، وفي «مسند أبي يعلى» (٧: ٧٤، برقم ٤٠٠١) وصرح فيه بالسماع. وقد ذكر المزي في «تهذيبه» (٧: ٢٧٠) أنسًا في شيوخه، ولم يذكره في تلامذة أنس.

إسحاق بن بشر القرشي، حدثنا أبو حنيفة، عنه به، (فذكره) بلفظ مخالف.

وفيه محمد بن فَرْخ (بالخاء المعجمة)، قال الخطيب: محمد بن فرخ عندنا مجهول، لم تقع إلينا الرواية عنه إلا من هذا الوجه. وقال ابن ماكولا في الإكمال: لا يعرف، حدث بقزوين. وهو يشتبه بمحمد بن فرح بن هاشم السمرقندي أ وهو بحاء مهملة. انتهى[(١)]. اهـ.

[٩] وأما حديث حميد بن أبي حميد الطويل البصري:

فهو من أشهر الطرق عن أنس، وقد رواه عنه جماعة كثيرة، فجاء من رواية: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير القارئ، وحماد بن سلمة البصري، وزهير بن معاوية الكوفي، وسفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي، وسهل بن يوسف الأنماطي البصري، وشعبة بن الحجاج الواسطي ثم البصري، وعبدالله بن عمر العُمري، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ومالك بن أنس الأصبحي، ومحمد بن إبراهيم ابن أبي عدي البصري، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومعمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، و هُشَيْم بن بشير الواسطي.

وقد اختلفوا عنه، وعليه في لفظه رفعًا ووقفًا، زيادةً ونقصًا. وهذا تفصيل تخريج هذه الأوجه والكلام على ما لم يصح منه باختصار:

(١) فأما رواية إسماعيل بن جعفر الأنصاري:

فأخرجها علي بن حُجر في «حديثه» برقم (٩٣). وأخرجها أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (ص١٤٣/ برقم ٩٠) من حديث أبي القاسم البغوي، ثنا عبدالله بن مطيع.

(كلاهما): علي بن حُجر، وعبدالله بن مطيع، عنه به، قال أنس: صليت مع أبي

(١) «تاريخ بغداد» (٣: ١٦٥)، «الإكمال» (٧: ٤٤)، «لسان الميزان» (٧: ٤٣٩).

بكر، وعمر، وعثمان؛ وكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٢) وأما رواية حماد بن سلمة البصري:

فأخرجها أحمد في «المسند» (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤): عن عفان، وأبي كامل فيه (٤: ٥٧٠، برقم ١٤٠٥٣)، وقد فرقهما.

وأخرجها أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣) من طريق عفان بن مسلم الصفار، أيضًا.

وأخرجها ابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): من طريق داود بن شبيب.

(ثلاثتهم): عفان، وأبو كامل، وداود بن شبيب، عنه به (فذكره) مرفوعًا، مع ذكر أبي بكر، وعمر، وعثمان، إلا أن عفان زاد: [وكان حميد لا يذكر النبي ﷺ].

قرنه بثابت وقتادة، ولم يذكر أحمد ثابتًا في الموضع الأول.

(٣) وأما رواية زهير بن معاوية الكوفي:

فأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (٢: ٢٠٢): حدثنا فهد، قال: ثنا أبو غسان، عنه به (فذكره)، وفيه: ويرى حميد أنه قد ذكر النبي ﷺ.

فهد، هو: ابن سليمان بن يحيى، أبو محمد الكوفي: «ثقة ثبت» (ت٢٧٥هـ)[(١)].

وأبو غسان، هو: مالك بن إسماعيل النَّهْدِي الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان: «ثقة متقن صحيح الكتاب» (ت٢١٧هـ)[(٢)].

(٤) وأما رواية سفيان بن عيينة الهلالي:

فاختُلف عليه: فروى الحديث الشافعي عنه موقوفًا، ورواه علي بن المديني

(١) انظر «تراجم الأحبار» (٣: ٢٤٢).

(٢) انظر «التقريب» رقم (٦٤٢٤).

مرفوعًا. ورواه ابن وهب عنه، فاختُلف فيه على وجهين: أحدهما بلفظ مختلف.

(أ) - فأما رواية محمد بن إدريس الشافعي:

فأخرجها المزني في «السنن المأثورة» (ص١٣٥، برقم ٤٠)، ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن» (١: ٥٢٢، برقم ٧٢٣): حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا حميد، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، يفتتحان القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(ب) وأما رواية علي بن عبدالله المديني:

فأخرجها البخاري في «القراءة خلف الإمام» برقم (١٥٦): حدثنا علي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، كانوا يفتتحون بالحمد. كذا قال، لم يذكر فيه السماع.

والحديث صحيح من الوجهين، قصره الشافعي ورفعه ابن المديني.

(ج) وأما رواية عبدالله بن وهب المصري:

فرواها بحر بن نصر كما في «موطئه» برقم (٣٥٤)، قال: قُرئ على ابن وهب، أخبرك سفيان بن عيينة، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك في القراءة في الصلاة بذلك يعني: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

وخالفه أبو عبيدالله ابن أخي ابن وهب في روايته التي أخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦)، عنه به، بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان لا يجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الفريضة. قرن سفيان بن عبيينة بعبدالله بن عمر العُمَري، ومالك بن أنس، (ثلاثتهم) عن حميد، عن أنس.

ومخالفته هذه قادحة، سيأتي بيانها في حديث عبدالله بن عمر العُمَري، إن شاء الله تعالى[١].

وقد تفرد سفيان بن عيينة بذكر سماع حميد من أنس من بين أصحاب حميد، في رواية الشافعي عنه، وهذه زيادة ثقة ثابتة بإسناد صحيح، لا مدخل للطعن فيها.

(٥) وأما رواية سهل بن يوسف البصري:

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٣٦٠، برقم ٤١٤٠): حدثنا سهل بن يوسف، عن حميد: أن أبا بكر كان يفتتح القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٦) وأما رواية شعبة بن الحجاج:

فأخرجها محمد بن المُظَفَّر في «غرائب شعبة» ، برقم (١٣٨): حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، قال: ثنا أبو هريرة الحمراوي، قال: ثنا عبدالرحمن بن زياد، عنه به، (فذكره).

قرن حميد في روايته بقتادة وثابت عن أنس.

وأبو هريرة الحمراوي، هو: وهب الله بن رزق، المصري، سمع: بشر بن بكر التنيسي، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن يحيى المعافري، وغيرهم. وعنه أبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن عبد الله بن عرس شيخ الطبراني لم يذكره ابن يونس في تاريخه، تفرد بحديث منكر[٢].

وعبدالرحمن بن زياد، هو الرصاصي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال: «ربما أخطأ» وقال ابن يونس: يروي

---

(١) برقم (٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٥: ١٢٨٠)، «المقتنى» (٢: ١٢٥، برقم ٦٣٦٨)، ذيل اللسان (١٩٩).

عن شعبة وغيره، وحدَّث بمصر، وكان ثقة، توفي بمصر سنة خمس ومئتين[١].

فالحديث بهذا الإسناد غريب من حديث شعبة، ولكنه ثابت عن حميد، فلا يبعد سماع شعبة له.

(٧) وأما رواية عبدالله بن عمر العُمَري:

فأخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦): عن عبدالرحمن بن أبي حاتم وغيره، حدثنا أبو عبيدالله بن أخي ابن وهب، حدثنا ابن وهب، عنه به (فذكره)، بلفظ مختلف قرنه ابن عدي في روايته بسفيان ومالك.

والحديث منكر، علته من أبي عبيدالله بن أخي ابن وهب، وثقه جماعة واتهمه آخرون، قال ابن حبان: «كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديمًا حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها»[٢].

وقال ابن عدي: «رأيت شيوخ مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء من غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه، منهم: أبو زرعة، وأبو حاتم فمن دونهما.

وسألت عبدان عنه، فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر ابن السَّرْح يُحسِّن فيه القول. ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث أنا ذاكر منها البعض، وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصه به»[٣].

وذكر ابن عدي هذا الحديث فيما انتقد عليه، فقال: «وهذا الحديث لا يعرف عن

(١) «الجرح» (٢: ٢٣٥)، «الثقات» (٨: ٣٧٤)، «الثقات لابن قطلوبغا» (٦: ٢٥٢).

(٢) انظر «المجروحين» (١: ١٤٩).

(٣) انظر «الكامل» (١: ١٨٤ ، ١٨٥).

مالك، ولا عن سفيان بن عُيَيْنَةَ إلا موقوفًا من قول أنس»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولاجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين، والله الموفق[(٢)].

وفيه كذلك عبدالله العمري ضعيف مشهور، قال بن معين صويلح. لكن قال البخاري فيما ذكره الترمذي في كتاب «العلل الكبير»[(٣)]: ذاهب لا أروي عنه شيئا. وقال بن عدي لا بأس به صدوق . قال ابن حبان: «غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته، فلما فَحُشَ خطؤه استحق الترك»[(٤)].

(٨) أما رواية عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:

فأخرجها المزني في «السنن المأثورة» برقم (٤٢) من رواية الشافعي عنه به، (فذكره).

(٩) وأما رواية مالك بن أنس الأصبحي:

فجاءت عنه من روايـة: أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وإسماعيل بن موسى السُّدي، وحفص بن عمر العدني، وسويد بن سعيد الحَدَثاني، وعبدالله بن وهب المصري، وعبدالرحمن بن القاسم المصري، وأبي قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي، والوليد بن مسلم الدمشقي،

(١) انظر «الكامل» (١: ١٨٦)، وأقره الذهبي في «الميزان» (١: ١١٤)، وابن حجر في «التهذيب» (١: ٥٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١: ٣٨٧)، «الكاشف» ، رقم (٥٦)، «إكمال مغلطاي» (١: ٧٥)، «تهذيب التهذيب» (١: ٥٤)، «التقريب» ، رقم (٦٧).

(٣) انظر «العلل» (١: ٣٨٩).

(٤) انظر «المجروحين» (٢: ٧)، «تهذيب الكمال» (١٥: ٣٢٧)، رقم «الكاشف» (٢٨٧٠)، الميزان (٢: ٤٦٥)، «إكمال مغلطاي» (٨: ٧٥) ، «التهذيب» (٥: ٣٢٦) "التقريب« ، رقم (٦٧).

ويحيى بن عبدالله بن بُكير المصري، ويحيى بن يحيى الليثي.

واختلف لفظ بعضهم عن ما هو مشهور عن مالك:

(أ) فأما رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني:

فأخرجها في «الموطأ» في (١: ٨٧، برقم ٢٢٧): عنه به، قال: قمت وراء أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، كلهم لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، إذا افتتح الصلاة.

(ب) وأما رواية إسماعيل بن أبي أويس المدني:

فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (١: ٣٥٩، برقم ٨٥٥): من طريق محمد بن أبي السري، عنه به، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي: فكلهم كانوا يجهرون بقراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

والحديث منكر من هذا الوجه؛ كأنه انقلب؟!

قال الذهبي: «أما استحيا المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع! فأَشْهَدُ بالله، والله بأنه كذب»[(١)].

وقال زين الدين العراقي: «لم يبين الذهبي مستنده في أنه موضوع كذب، فإن كان لمخالفته لرواية «الموطأ»: عن حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وعلى تقدير كونه مردودًا، فنهاية ما يمكن أن يقال: إنه شاذ، ولا يلزم بالشذوذ الحكم بأنه كذب موضوع»[(٢)].

وتعقب العراقي للذهبي في محله من حيث الحكم بالوضع بلا مستند، لكن فيه نظر؛ وعلته فيما يظهر من قِبل إسماعيل بن أبي أويس؛ فإنه ضعيف.

---

(١) انظر «تلخيص المستدرك» (١: ٢٣٤).

(٢) انظر «المستخرج على المستدرك» (ص٥٣، ٥٤).

قال الحافظ: «احتج به الشيخان؛ إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون؛ سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يُوجِب طرح روايته، واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف، ومرة قال: كان يسرق الحديث، هو وأبوه.

قال الحافظ: وروينا في «مناقب البخاري» بسند صحيح: أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّم له على ما يحدث به ليحدث به، ويُعرض عما سواه، وهو مُشعرٌ بأن ما أخرج له البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله؛ وعلى هذا فلا يحتج بشيء من حديثه، غير ما في «الصحيح» ، من أجل ما قدح فيه النسائي، وغيره»[(١)].

وقال في «التقريب»: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.

فالحديث منكر، فلعله شُبِّه على إسماعيل، فوهم في رفعه؛ لأنه كان فيه غفلة. قال أبو حاتم الرازي: محله الصدق مغفل[(٢)].

(ج) وأما رواية إسماعيل بن موسى السُّدِّي:

فأخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٩): من طريق محمد بن الليث الجوهري، عنه به: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا لا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وفي رواية أخرى خلافها، أخرجها ابن عبد البر -أيضًا- في «التمهيد» (٢: ٢٢٩): من طريق عبدالله بن محمود المروزي، عنه به: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان،

(١) «هدي الساري» (ص٣٩١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣: ١٢٤)، «الكاشف» ، رقم (٣٨٨)، «الميزان» (١: ٢٢٣)، «إكمال مغلطاي» (٢: ١٨٣)، «التهذيب» (١: ٣١٠)، «التقريب» ، رقم (٤٦٠).

كانوا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

فهذا اللفظ فيه نظر؛ والخطأ في اللفظ ظاهر، وهو من قبل إسماعيل بن موسى السُّدِّي، قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدى: أنكروا منه غلوا في التشيع.

وقال عبدان: أنكر علينا هناد وابن أبى شيبة ذهابنا إليه، وقال: إيش عملتم عند ذاك الفاسق؛ الذى يشتم السلف؟.

وقال الذهبي: «ومن أفراده: روى عن على بن مسهر، عن أشعث، عن أبى الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا: «من تسمَّى باسمى فلا يُكنى بكُنيتي». وتفرد عن شريك بأحاديث، ووصل عن مالك حديثين مرسلين»[(١)]. قال الذهبي: صدوق شيعي. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، رمي بالرفض[(٢)].

قلت: فخطأه عن مالك في حديثين؛ يدل على أنه لم يضبط حديثه، وهذا الحديث من تلك البابة، إلا أن تفسر الرواية الأولى لا يستفتحون يعني جهرًا، وتفسر الثانية يستفتحون يعني سرًّا؛ ويكون هذا منه تصرفًا في الرواية وإخلالًا بالمعنى. والله أعلم.

(د) وأما رواية حفص بن عمر العدني:

فأخرجها ابن جُمَيْع في معجمه (ص٣٧٨): من طريق عباس التُّرقُفي، عنه به، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر: فكلهم يجهر بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ويسرون في أنفسهم ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وحفص بن عمر هذا فيه ضعف، لينه أبو حاتم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال

(١) «الميزان» (١: ٢٥١، ٢٥٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣: ٢١٠)، «الكاشف» ، رقم (٤١١)، «الميزان» (١: ٢٢٣)، «إكمال مغلطاي» (٢: ٢٠٧)، «التهذيب» (١: ٣٣٥)، «التقريب»، رقم (٤٩٢).

ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[(١)].

(هـ) وأما رواية سُويد بن سعيد الحدَثاني:

فأخرجها في «الموطأ» (ص٨٥): عنه به، (فذكره)، كرواية أبي مصعب، سواء بسواء.

(و) وأما رواية عبدالرحمن بن القاسم المصري:

فأخرجها ابن المظفَّر في «غرائب حديث مالك» ، برقم (١٠٠): حدثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، عنه به، موقوفًا على الخلفاء الثلاثة.

(ز) وأما رواية عبدالله بن وهب المصري:

فاختلف عليه في لفظها: فأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٢): عن يونس بن عبد الأعلى، عنه به، (فذكره)، كلفظ «الموطأ» ، رواية الليثي الآتية.

وأخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦): عن عبدالرحمن بن أبي حاتم.

وأخرجها الخطيب: عن ابن أبي داود. نقله الزيلعي (١: ٣٥٢)، (كلاهما): ابن أبي حاتم، وابن أبي داود، عن ابن أخي ابن وهب أحمد بن عبدالرحمن، عنه به، قال: إن رسول الله ﷺ كان يجهر بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الفريضة. واللفظ للخطيب.

قال ابن عبدالهادي: «وقد قيل: إن الحديث صحيح ثابت عن مالك، لكن سقط منه لفظة (لا)»[(٢)].

وفي «نصب الراية»[(٣)]: «قال ابن عبد الهادي: سقط منه (لا)، كما رواه الباغندي، وغيره» قال الزيلعي: «وهذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط»

(١) «تهذيب الكمال» (٧: ٦٢)، «الكاشف»، برقم (١١٥٩)، «الميزان» (١: ٥٦٠)، «التقريب»، رقم (١٤٢٠).

(٢) نصب الراية (١: ٣٥٢).

(٣) تنقيح التحقيق (٢: ١٩٦) طبعة أضواء السلف بتحقيق سامي جاد الله (١٤٢٨هـ).

قلت: وما نقل ابن عبد الهادي حق؛ فقد أخرج ابن عبد البر الحديث في «التمهيد» (٢: ٢٢٩- ٢٣٠): من طريق ابن أبي داود على الصواب، وهو كذلك عند ابن عدي، وقد مر معنا.

(ح) وأما رواية موسى بن طارق الزَّبيدي:

فأخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨-٢٢٩): من طريق محمد بن يوسف، عنه به، قال: صليت خلف رسول الله [ﷺ] [(١)]، وأبي بكر، وعمر: فلم يكونوا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وموسى بن طارق، قال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» ، وقال: كان ممن جمع وصنف وتفقه وذاكر، يُغرب. قال الذهبي صدوق. وقال ابن حجر: ثقة يغرب[(٢)].

(ط) وأما رواية الوليد بن مسلم الدمشقي:

فأخرجها ابن المظفَّر في «غرائب حديث مالك» برقم (١١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨): من طريق محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مالك، عن حميد، عن أنس قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إذا افتتح الصلاة.

وذكره أبو بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، فقال: حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن حميد، عن أنس، (فذكره).

---

(١) لم تذكر في الأصل؛ وأضفتها تأدبا، قال النووي في «إرشاد طلاب الحقائق» (١: ٤٣٤): «وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ عند ذكره، ولا يسأم من تكريره...، ومن أغفل ذلك فقد حُرِم حظًا عظيمًا، ولا يقتصر على ما في الأصل إن كان ناقصًا"

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩: ٨٠)، «الكاشف» ، رقم (٥٧٠٤)، «الميزان» (٤: ٢٠٧)، «إكمال مغلطاي» (١٢: ٢٠)، «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٤٩)، «تقريب» ، رقم (٦٩٧٧).

والوليد بن مسلم، هو: أبو العباس القرشي، مولاهم الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية؛ قال ابن معين: قال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابًا، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي[١]. وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم.

وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة، يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة، وقُرَّة وغيرهما فما يحملك على هذا؟

قال أنبل الأوزاعي أن يروي عن هؤلاء.

قلت: فاذا روى الأوزاعي عن هؤلاء، وهؤلاء ضعفاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي فلم يلتفت الى قولي. اهـ.

وقال الدارقطني: الوليد بن مسلم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء عن الزهري، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم[٢].

هذا بعض ما نقله أهل العلم في شأن تدليسه، وهو ثقة جليل أثنى عليه غير واحد

(١) «تهذيب المزي» (٣١: ٩٦).

(٢) «الضعفاء» (ص ٤١٥/ رقم ٦٣١)

ولم يعب عليه سوى هذا. قال الذهبي: كان مدلسا فيتقى من حديثه ما قال فيه عن[١].

هذا وقد أفاض بعض المعاصرين في ترجمته ودراسة حديثه، في كتاب أسماه: «القول النفيس في براءة الوليد بن مسلم من التدليس»[٢]، وانفصل عن نتيجة ذكرها في عنوان كتابه.

وقد بذل فيه جهدًا كبيرًا في جمع مروياته والتفتيش فيها، وإن كنت أثمن له جهده، وأعلم - بالتجربة - ما لحقه من عنت ومشقة، لكن لا أستطيع أن أجزم بصواب ما توصل إليه، إلا باستعراض كتابه كاملًا، والوصول إلى قناعة راسخة مبنية على البحث، وليس التقليد.

ولذا فأنا على الأصل، وهو إعلال مروياته، حتى يتبين لي خلاف ذلك.

وعلى كل حال فقد صرح هنا بالسماع فأمنَّا تدليسه، أما تسويته فأنا أستبعدها كذلك؛ فإن مالكًا معروف بالأخذ عن حميد، وقد توبع عليه الوليد عن مالك، وهو مشهور عن حميد، ومتواتر عن أنس، فلا وجه للإعلال بالتسوية هنا. والله أعلم.

(ي) وأما رواية يحيى بن عبدالله بن بُكير المصري:

فأخرجها البيهقي في «السنن الكبير» (٢: ٥١): من طريق محمد بن إبراهيم البُوشنجي، عنه به (فذكره) كلفظ «الموطأ» برواية الليثي.

(ك) وأما رواية يحيى بن يحيى الليثي:

---

(١) انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢: ١٥٢)، «الجرح» (٤/ ٢: ١٦)، «الثقات» (٩: ٢٢٢)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٨٦)، الكاشف» ، رقم (٦٠٩٤)، «الميزان» (٤: ٣٤٧)، «إكمال مغلطاي» (١٢: ٢٥٠)، «التهذيب » (١١: ١٥١)، «تقريب» (ص ٥٨٦/ رقم ٧٤٥٦)، «طبقات المدلسين» (ص ٧٩).

(٢) الكتاب من تأليف أخينا الشيخ الفاضل أبي جابر الأنصاري، وما سلكه من الاستقراء والجمع والتعليل، هو منهج صحيح - ولا يستطيعه كل أحد في هذا العصر - وما بذله فيه من جهد يُذكر فيشكر، بغض النظر عن موافقتنا أو مخالفتنا له.

فأخرجها في «الموطأ» (١: ٨١، برقم ٣٠): عن حميد، عن أنس قال: قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقد وافقه عليه جميع رواة «الموطأ» عن مالك، لم يخالف في ذلك أحد كما قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨).

والخلاصة: أن حديث مالك اخْتُلِفَ عليه في لفظه؛ فرواه عنه موقوفًا: ابن بكير، وابن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وغيرهم من رواة «الموطأ» .

ورواه عنه مرفوعًا مع اختلاف في اللفظ: إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل السُّدِّي، وأحمد بن عبدالرحمن، عن عمه ابن وهب، وحفص ابن عمر، وموسى بن طارق، والوليد بن مسلم.

إذًا: فالصواب عن مالك الوقف، وقد تابعه من أصحاب حميد: حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، وابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ.

لكن خالف مالك الجميع: الذين رفعوه، والذين وقفوه في اللفظ؛ لهذا أعل الشافعي رواية مالك عن حميد، فقال: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم؛ سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم برواية أيوب عن قتادة عن أنس. نقله البيهقي، وقال ـ بعد ذكره لرواية ابن بكير المتقدمة ـ: «كذا رواه مالك، وخالفه أصحاب حميد في لفظه»[(١)].

وبما تقدم يترجح شذوذ رواية مالك عن حميد للمخالفة الظاهرة في متنه. وبالله التوفيق.

وذكر البيهقي في كتاب «معرفة السنن والآثار» أن الشافعي قال في «سنن حرملة» جوابًا لسؤالٍ مفترض، وصورة السؤال: فإن قال قائلٌ: قد روى مالك، عن

(١) انظر في «السنن الكبرى» (٢: ٥٢)، و«معرفة السنن والآثار» (١: ٥٢٢ -٥٢٣).

حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال الشافعي: قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية، متفقين مخالفين له، قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[(١)].

وحكى الترمذي في «جامعه» عن الشافعي، قال: إنما معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. معناه: أنهم كانوا يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه: أنهم كانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[(٢)].

قال: الترمذي في «جامع به في رواية الدارقطني:«فكانوا يستفتحون بأم القرآن، فيما يُجهر به».

قال الدارقطني: هذا صحيح. وقال الدارقطني - أيضًا- أن المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس: أنهم كانوا يستفتحون بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(٣)].

ليس فيه تعرض لنفي البسملة. وكذا قال البيهقي: أن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك. قال: وهكذا رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس[(٤)].

(١) انظر «معرفة السنن» (٢: ٣٧٩، ٣٨٠).

(٢) انظر «سنن الترمذي» (٢: ١٥).

(٣) انظر «سنن الدارقطني» (٢: ٩٣).

(٤) انظر «معرفة السنن» (٢: ٣٨٠-٣٨٢) بتصرف يسير.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح»[(١)]: «وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد، عن قتادة، عن أنس رضي الله تعالى عنه، فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة» .

فتعقب الحافظ شيخه في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: «قلت: هذا يوهم أن حميدًا لم يسمعه من أنس رضي الله عنه أصلًا، وإنما دلسه عنه، وليس كذلك، فإن حميدًا كان قد سمعه من أنس رضي الله عنه، لكن موقوفًا بلفظ فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾» .

قلت: وعلى الحافظ تعقب: فهذا اللفظ شاذ؛ كما بينته مفصلًا من طريق مالك، وإنما الثابت سماع حميد له هو لفظ ابن عيينة، عنه.

عاد الحافظ فقال: «وهكذا رواه عن حميد حفاظ أصحابه كعبدالوهاب الثقفي، ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية الفزاري، وغير واحد موقوفًا، إلا أنه عندهم بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ورواه المزني، عن الشافعي، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن حميد؛ سمعت أنسًا عنه به، وشذ بعض أصحاب حميد، فرفع هذا اللفظ عنه أيضا[(٢)]. اهـ.

قلت: وهذا فيه نظر – كذلك – وقد تبعه عليه السخاوي في «فتح المغيث» وقد فصلت وجه الاختلاف آنفًا؛ بما حاصله: أن الثقفي، والفزاري، وسواهم رفعوه، وقد يفسر هذا بما قال ابن معين آنفًا من أن «أن حميدًا كان إذا قال: عن قتادة، عن أنس رفعه، وإذا قال: عن أنس لم يرفعه»[(٣)].

وبهذا تعلم أن الرفع والوقف كلاهما ثابت عن حميد، والله أعلم.

---

(١) انظر «التقييد والإيضاح» (ص١٢١) طبعة المكتبة السلفية.

(٢) انظر «النكت» (٢: ٧٥٨، ٧٥٩).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١: ٢٦٦، ٢٦٧).

(١٠) وأما رواية محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي البصري:

فأخرجها أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٣٤٦، برقم ٢٩٨٥)، والبزار في «مسنده» البحر الزخار (١٣: ٣٦٣، برقم ٧٠١١): عن أبي موسى محمد بن المثنى. وأخرجها ابن حبان في «الصحيح» الإحسان (٥: ١٠١، برقم ١٧٩٨): من طريق محمد بن هشام بن أبي خَيْرَة. وأخرجها ابن الأعرابي في «المعجم» (٤: ١١٦، برقم ٧٩٧): من طريق يحيى بن معين. وأخرجها زاهر الشحَّامي في «فوائد السراج» (٣: ٢١٣، برقم ٢٥٣٨): من طريق عمرو بن علي.

(أربعتهم): محمد بن المثنى، ومحمد بن هشام، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

هذا لفظ البزار. ولفظ أبي يعلى: «أبي بكر، وعمر، وعثمان» ، ولم يذكر النبي ﷺ.

قال محمد بن إسحاق الصاغاني: سمعت يحيى بن معين، قال: كان حميد إذا قال: «عن قتادة، عن أنس رفعه» ، وإذا قال: «عن أنس لم يرفعه» .

قلت: نقل الحافظ هذا القول عن ابن معين في «النكت على كتاب ابن الصلاح»[(١)]، لكنه قال: قال ابن معين: «قال ابن أبي عدي: كان حميد...» ناسبًا القول لابن أبي عدي، وهو خلاف ما في «معجم ابن الأعرابي»[(٢)].

وبنحوه عند الدارقطني في «الأفراد»: عن ابن معين. كما في «أطرافه لابن القيسراني»[(٣)].

---

(١) انظر «النكت» (٢: ٧٥٩).

(٢) انظر «النكت» (٤: ١١٦).

(٣) انظر «أطراف الأفراد» (٢: ٤٨٩، رقم ٩٧٢).

وقال البزار: «ولا أسند حميد، عن قتادة، عن أنس إلا حديثين؛ هذا أحدهما، وذكر الآخر»[(١)] اهـ.

قلت: بل أسند عنه خمسة أحاديث، ذكرتها في «مرويات حميد».

وقال ابن القيسراني عن الدارقطني في «الأفراد»: «تفرد به ابن أبي عدي، عن حميد عنه. ورواه يحيى بن معين، وعمرو بن علي، عن ابن أبي عدي»[(٢)].

وقد ظهر بما تقدم أن الوجهين محفوظان. وبالله التوفيق.

(١١) وأما رواية مروان بن معاوية الفزاري:

فأخرجها تمَّام الرازي في «فوائده» (٢: ٢٣، برقم ١٠٢٤): عن أبي علي الحسن بن حبيب، نا أبو جعفر محمد بن هشام بن مِلاس النُّميري، عنه به، (فذكره).

(١٢) وأما رواية معاذ بن معاذ العنبري:

فأخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٥١، ٥٢): عن أبي الحسن ابن بِشْران، أنبا إسماعيل الصفَّار، ثنا سعدان بن نصر، عنه به، (فذكره)، موقوفًا.

(١٣) وأما رواية معمر بن راشد البصري:

فأخرجها عبد الرزاق «المصنف» في (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٨)، ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٥: ٣٧٥، برقم ٣٠٣١): عنه به (فذكره).

(١٤) وأما رواية هُشَيْم بن بشير الواسطي:

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٣٦٠، برقم ٤١٢٩): حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا حميد، به نحوًا من حديث حماد المرفوع. وزاد: [قال حميد: وأحسبه

---

(١) وهو حديث: «كان في سفر فسمع صوت مؤذن يقول: الله أكبر».

(٢) انظر المصدر السابق.

ذكر النبي ﷺ].

وبعد هذا الإسهاب في جمع طرق حديث حميد، والنظر فيها، تبين لي أن الحديث في لفظه اختلاف؛ مرده في الغالب إلى حميد نفسه، وخلاصة هذا الخلاف **في سبعة أوجه:**

أولًا – جاء مرة عن حميد، عن أنس (موقوفًا) على أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، في حديث كل من: إسماعيل بن جعفر، وحماد بن سلمة «في رواية عفان عنه» ، وابن أبي عدي، ومالك بن أنس، ومعاذ بن معاذ. بألفاظ متقاربة على ما ذكرت آنفًا.

ثانيًا – رواه مالك، عن حميد، عن أنس، فخالف في لفظه فقال: قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وقد اختلف عليه على ما فصلته.

ثالثًا – وجاء مرة عن حميد، عن أنس، موقوفًا على أبي بكر وعمر، في حديث ابن عُيَيْنَةَ.

رابعًا – وجاء مرة عن حميد، وموقوفًا على أبي بكر، في حديث سهل بن يوسف، مقطوعًا على حميد.

خامسًا – وجاء مرفوعًا مع ذكر الخلفاء الثلاثة، في حديث: أبي كامل، عن حماد بن سلمة، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد، وابن أبي عدي في «روايته عند ابن حبان، وابن الأعرابي» ، ومروان بن معاوية، ومعمر بن راشد.

ولفظ حماد: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القرآن بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. والباقون نحوه.

سادسًا – وجاء موقوفًا على أبي بكر، وعمر، وعثمان؛ مع الشكِّ في رفعه في

حديث هُشيم، ولفظه: أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. قال حميد: وأحسبه ذكر النبي ﷺ.

سابعًا – وجاء موقوفًا على أبي بكر، وعمر رضي الله عنها، مع الشكِّ في رفعه، في حديث: زهير بن معاوية، ولفظه: أن أبا بكر، وعمر «ويرى حميد أنه قد ذكر النبي ﷺ» ثم ذكر نحوه.

[١٠]

وأما حديث داود بن أبي هند

فأخرجه الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه لابن القيسراني» (٢، ٨٧، برقم ٨٢٤): من حديث جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند، كليهما عن أنس، بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال ابن القيسراني: «تفرد به جعفر بن جسر بن فرقد،عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند» اهـ.

وهو ضعيف من أجل جسر بن فرقد فيه كلام. قال البخاري: ليس بذاك. وقال ابن معين من وجوه عنه: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف[(١)].

وابنه جعفر أورد له ابن عدى في «الكامل» مناكير، وجعل الحمل فيها على أبيه).

وذكره العقيلى فقال: في حفظه اضطراب شديد، كان يذهب إلى القدر، وحدث بمناكير[(٢)].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢: ٤٦)، «الجرح والتعديل» (٢: ٥٣٩)، «الثقات» (٨: ١٥٩)، «الكامل» (٢: ٤٢١)، «الميزان» (١: ٣٩٨)، «اللسان» (٢: ٤٣٥).

(٢) «الضعفاء (١: ١٨٧)، الميزان (١: ٤٠٤).

والحديث مع ضعفه منقطع، فداود بن أبي هند رأى أنسًا، ولم يسمع منه. قال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: لم يصح سماعه من أنس، وولد بخراسان[١].

[١١]

وأما حديث سفيان بن سعيد الثوري

فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٩): عنه به، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. قال: قلت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال: خلفها، يقول: خلفها، يقول: أسْرِرْها.

والحديث منقطع؛ أرسله سفيان.

[١٢]

وأما حديث عائذ بن شريح

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٧: ١٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٢٤٥): من وجهين عن يوسف بن أسباط، عنه به (فذكره)، وفيه زيادة [علي].

وهي زيادة منكرة؛ عائذ بن شريح ضعيف؛ قال أبو حاتم: في حديثه ضعف.

وقال ابن طاهر: ليس بشيء. قال الذهبي: ما هو بحجة، ولا، وجدته في كتب الضعفاء[٢].

وقد رواه عن ثمامة بن أنس كما سبق، وهذا مما يوهن أمره، وأمر روايته.

[١٣]

وأما حديث قتادة بن دعامة السدوسي

فأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٤٤٦، برقم ١٣٣٣٦)، ومسلم في «الصحيح»

(١) «تاريخ دمشق» (١٧: ١٢١)، «إكمال مغلطاي» (٤: ٢٧٠).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٧: ١٦)، «المجروحين» (٢: ١٩٣)، «تاريخ الإسلام» (٤: ٩٢)، «اللسان» (٣: ٢٨٦).

(١: ٢٩٩)، وأبو عَوَانة في «المسند الصحيح» (٢: ١٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٥١): جميعًا من طريق الأوزاعي.

وأخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (ص١٣٥، برقم ٤١)، والحميدي في «مسنده» (٢: ٥٠٥، برقم ١١٩٩)، وأحمد في «المسند» (٤: ٢٢٢، برقم ١٢٠٨٥)[(١)]، وابن ماجة في «سننه» (١: ٢٦٧، برقم ١٨١٣): جميعًا من طريق أيوب السختياني.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٤٠٤، برقم ١٣١٠١) مقرنًا بحميد، وفي (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤) مقرونًا بثابت وحميد.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣)، وابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): من طرق عن حماد بن سلمة، قرناه بحميد وثابت.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢: ٤٩، برقم ١٠٨٢): من طريق خُلَيْد بن دَعْلَج. وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٢٠٤، برقم ١١٩٩١)، والنسائي في «الصغرى» (١: ١٣٥، برقم ٩٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥: ٣٤٤، برقم ٢٩٨٠): من طرق عن سعيد بن أبي عَرُوْبَة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٣٥٣، برقم ١٢٨١٠)، والبخاري في «الصحيح» (٢: ٢٢٦، برقم ٧٤٣)، ومسلم في «الصحيح» (١: ٢٩٩)، والنسائي في «الصغرى» (١: ١٣٥، برقم ٩٠٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٤٨، برقم ٤٩٢): كلهم من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» مسند ابن الجعد (ص١٤٦، برقم ٩٢٢)، وفي «جزء فيه ثلاثون من حديثه» برقم (٦)، وابن حبان في «الصحيح» (٥:

(١) ووقع عند أحمد: «أبي أيوب»، وهو تصحيف في طبعة قرطبة. وفي حاشية طبعة «الرسالة» (١٩: ١٣٧): «تحرف في (م) إلى: أبي أيوب» فهو إذا في أصل النسخة المعتمدة.

١٠٣، برقم ١٧٩٩): من طريق شيبان بن عبدالرحمن.

وأخرجه الترمذي في «الجامع» (٢: ١٥، برقم ٢٤٦)، وابن ماجة في «السنن» (١: ٢٦٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٤٨، برقم ٤٩١): من طريق أبي عَوانة وضاح اليشكري.

وأخرجه عَبْد بن حُمَيد في «المنتخب» (ص٣٥٩، برقم ١١٩١): من طريق محمد بن عبدالله العرزمي.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٢٣٠، برقم ١٢١٣٦)، والدارمي في «السنن» (١: ٣١١، برقم ١٢٤٠)، وأبو داود في «سننه» (١: ٢٠٧، برقم ٢٧٢)، والإسماعيلي في «المعجم» (٢: ٦٦٣): كلهم من طرق، عن هشام الدستوائي.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٥٧٥، برقم ١٤٠٧٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥: ٢٦١، برقم ٢٨٨١): من طريق همام هو ابن يحيى.

(أحد عشرهم): الأوزاعي، وأيوب، وحماد، وخُلَيْد، وابن أبي عَرُوبة، وشعبة، وشيبان، وأبو عوانة، والعرزمي، وهشام، وهمام: عن قتادة، عن أنس، فذكروه بألفاظ متقاربة، وفي بعضها اختلاف، والمعنى واحد.

والحديث من هذا الوجه أشهر الطرق وأصحها على خلاف في لفظه، كما سيأتي.

والحديث أورده الدارقطني في «السنن» (١: ٣١٦): من طريق شعبة وهمام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، لم يكونوا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقال: «ورواه يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، والحسن بن موسى الأشيب، ويحيى بن السكن، وأبو عمر الحوضي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم: عن

شعبة، عن قتادة، عن أنس بغير هذا اللفظ الذي تقدم، فقالوا: إن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

وكذلك روي عن الأعمش، عن شعبة، عن قتادة وثابت، عن أنس.

وكذلك رواه عامة أصحاب قتادة عن قتادة منهم: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة، وحميد الطويل، وأيوب السختياني، والأوزاعي، وسعيد بن بشير، وغيرهم.

وكذلك رواه معمر وهمام، واختلف عنهما في لفظه، وهو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس» اهـ.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٥١): «أخرجه مسلم في «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩): عن موسى وبندار، عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، وقال: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وبهذا اللفظ رواه جماعة، عن شعبة.

ورواه وكيع، وأسود بن عامر، عن شعبة: فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ورواه زيد بن حباب، عن شعبة: فلم يكونوا يجهرون.

كذلك رواه عبيدالله بن موسى، وشعبة، وهمام، عن قتادة. ورواه يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عمر الحوضي وجماعة، عن شعبة: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وبذلك اللفظ أخرجه البخاري في «الصحيح» أخبرناه أبو عبدالله الحافظ، ثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ أبو عمر، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس: أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

رواه البخاري في «الصحيح»[(١)]: عن أبي عمر حفص بن عمر، وهذا اللفظ أولى

(١) «الجامع الصحيح» (١: ٢٥٩، برقم ٧١٠).

أن يكون محفوظًا؛ فقد رواه عامة أصحاب قتادة، عن قتادة بهذا اللفظ، منهم: حميد الطويل، وأيوب السختياني، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة وغيرهم.

قال أبو الحسن الدارقطني[(١)]: وهو المحفوظ عن قتادة، وغيره عن أنس...

وكذلك رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس بن مالك، وكذلك رواه أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. انتهى كلام البيهقي.

قلت: الذي يظهر أن اللفظين محفوظان عن قتادة، جمع بين ذلك مسلم في روايته عن الأوزاعي، بلفظ: فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال ابن حجر في «الفتح»[(٢)]: «وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث: فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ كانوا يفتتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ورواه آخرون عنه، بلفظ فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه[(٣)]، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر

(١) «السنن» (١: ٣١٦).

(٢) «فتح الباري» (٢: ٢٢٧ - ٢٢٨).

(٣) قال الشيخ محمد أحمد الغلاوي (١٤١٨هـ) في «تعقبات» له على «فتح الباري» ـ بتحقيق عبدالرحمن بن عمري الصاعدي، الأستاذ المساعد بجامعة طيبة بقسم الدراسات الإسلامية ـ وهي التعقيبة الثالثة: «في الجزء الثاني: باب ما يقوله بعد التكبير برقم (٢٢٦) فيما أملاه على حديث الباب، ونص سنده: حدثنا حفص بن عمر، قال حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يستفتحون الصلاة بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

قال الحافظ: كانوا يستفتحون الصلاة؛ أي: القراءة في الصلاة، وكذلك رواه ابنُ المنذر، والجوزقي، =

باللفظين، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة؛ لأنا نقول: قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه، باللفظين، فأخرجه البخاري في «جزء القراءة» والنسائي، وابن ماجه: من طريق أيوب، وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة، والبخاري في «جزء القراءة» ، وأبو داود: من طريق هشام الدستوائي، والبخاري فيه، وابن حبان: من طريق حماد بن سلمة، والبخاري فيه، والسراج: من طريق همام كلهم، عن قتادة، باللفظ الأول، وأخرجه مسلم: من طريق الأوزاعي، عن قتادة، بلفظ: لم يكونوا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وقد قدح بعضهم في صحته بكون الأوزاعي رواه عن قتادة مكاتبة، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم ينفرد به، فقد رواه أبو يعلى: عن أحمد الدورقي، والسرَّاج، عن يعقوب الدورقي، وعبدالله بن أحمد بن عبدالله السلمي، ثلاثتهم: عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، بلفظ: فلم يكونوا يفتتحون القراءة بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من أنس؟ قال: نحن سألناه ؛ لكن هذا النفي محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم البسملة، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرًّا، ويؤيده رواية من رواه عنه، بلفظ فلم يكونوا يجهرون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ

= وغيرهما: من طريق أبي عمر الدوري، وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه، بلفظ: كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله.

ثم قال بعد كم سطرٍ: «وكذا رواه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري، شيخ البخاري فيه» ، هكذا يكرر الحافظ حفص بن عمر الدوري شيخ البخاري فيه، من غير توهُّمٍ ولا تلعثُمٍ متماديًا علىٰ ذلك؛ فاعجب إنْ كنت ممن يتعجب من هذا الغلط، الذي لا يُحتمل أنْ يكون تصحيفًا من كاتبٍ ناسخٍ، ولا من ناقلٍ راسخٍ؛ لتعدد كلماته وتواطئها علىٰ اسمه وكنيته وبلدته وصفته، في غير ما موضع.

ومرتبة الحافظ ابن حجر تأبىٰ أنْ يكون هذا جهلًا منه بالحقيقة، إذ الحديث معروف في الموضع الذي تكلم عليه بما تَكلم في صحيح البخاري وغيره، ممن عزاه لهم عن حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي، المعروف بالحوضي، عن شعبة بن الحجاج... إلىٰ آخر السند في البخاري.

ولا رواية تؤْثرُ عن البخاري، عن حفص بن عمر أبي عمر الضرير الدوري الأكبر، ولا الأصغر في «الصحيح» ولا في غيره، بل عن الأصغر «ابن ماجه» (٢: ٣٥٦) وعن الأكبر «أبو داود» (٢: ٣٥٤) فقط في الستة، كما في رجال التهذيب. اهـ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة، عند النسائي، وابن حبان. وهمام عند الدارقطني. وشيبان عند الطحاوي وابن حبان. وشعبة - أيضًا -: من طريق وكيع، عنه عند أحمد أربعتهم: عن قتادة .

ولا يقال: هذا اضطراب من قتادة؛ لأنا نقول: قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه، كذلك: فرواه البخاري في «جزء القراءة» ، والسراج، وأبو عوانة في «صحيحه»: من طريق إسحاق بن أبي طلحة. والسراج من طريق: ثابت البناني. والبخاري فيه: من طريق مالك بن دينار، كلهم: عن أنس باللفظ الأول، ورواه الطبراني في «الأوسط»: من طريق إسحاق - أيضًا -، وابن خزيمة: من طريق ثابت - أيضا-، والنسائي: من طريق منصور بن زاذان. وابن حبان: من طريق أبي قلابة. والطبراني: من طريق أبي نعامة، كلهم، عن أنس باللفظ النافي للجهر.

فطريق الجمع بين هذه الألفاظ، حمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان، فلم يسمعنا قراءة ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأصرح من ذلك رواية الحسن، عن أنس عند ابن خزيمة، بلفظ، كانوا يسرون ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر؛ لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه.

وأما من قدح في صحته، بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسًا عن هذه المسألة، فقال «إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، ولا سألني عنه أحد قبلك» ، ودعوى أبي شامة: أن أنسًا سُئل عن ذلك سُؤالين، فسؤال أبي سلمة: هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة ؟ وسؤال قتادة: هل كان يبدأ بالفاتحة أو غيرها ؟ قال: ويدل عليه قول قتادة في «صحيح مسلم»: (نحن سألناه). انتهى. فليس بجيد ؛ لأن أحمد روى في مسنده بإسناد «الصحيحين»: أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة، والذي في «مسلم» ، إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي، عن شعبة، ولم يبين مسلم صورة المسألة،

وقد بينها أبو يعلى، والسراج، وعبدالله بن أحمد، في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود: أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر: عن طريق أبي جابر، عن شعبة، عن قتادة، قال: سألتُ أنسًا: أيقرأ الرجل في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ؟ فقال: صليت وراء رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .

فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وقتادة، وغايته أن أنسًا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة، فلعله تذكره لما سأله قتادة؛ بدليل قوله في رواية أبي سلمة: «ما سألني عنه أحد قبلك» ، أو قاله لهما معًا فحفظه قتادة دون أبي سلمة؛ فإن قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع، وإذا انتهى البحث إلى أن مُحصل حديث أنس: نفي الجهر بالبسملة، على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه، فمتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قُدِّمت على نفيه، لمجرد تقديم رواية المُثبت على النافي؛ لأن أنسًا يبعُد جدًّا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين، ثم يصحب أبا بكر، وعمر، وعثمان، خمسًا وعشرين سنةً، فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاةٍ واحدةٍ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم، كأنه لبعد عهده به، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرًا، ولم يستحضر الجهر بالبسملة، فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر...

وترجم له ابن خزيمة وغيره (إباحة الإسرار بالبسملة في الجهرية)، وفيه نظر؛ لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح، وحديث أبي هريرة الذي بعده[1] يرد عليه، وكأن هذا هو السر في إيراده، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح» انتهى كلام الحافظ في «الفتح».

---

(١) ولفظه: كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاتة – قال أحسبه قال: هنية، فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله، إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي ... الحديث. أخرجه البخاري (١: ١٤٩، برقم ٧٤٤).

[١٤]

وأما حديث أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرْمي

فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» الإحسان (٥: ١٠٥، برقم ١٨٠٢): أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون، قال: حدثنا هارون بن عبدالله الحمال، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: وكان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، رضوان الله عليهما، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

هذا الوجه معلول، خفي على أبي حاتم، أعله الإمام أحمد، وابن المديني، فسئل عنه الإمام أحمد، فقال: هو وهم. حدثني يحيى بن آدم، فقال: عن أبي نعامة قيس بن عباية، عن أنس رضي الله عنه، بدل أبي قلابة. قال: وكذا هو في «كتاب الأشجعي» عن سفيان. قال: وكذلك بلغني عن العدني، عن سفيان.

وقال علي بن المديني في «العلل»: إن يحيى بن آدم حدثه به على الوهم[(١)].

قلت: وسيأتي الصحيح في طريق أبي نعامة.

وله وجه آخر، لكنه معلول - أيضًا -: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧: ٣١٦): من طريق إبراهيم بن بشار، عن سفيان، عن أيوب، عنه به، (فذكره). وإسناده ضعيف، وحديثه منكر.

قال أبو نعيم: «تفرد به إبراهيم بن بشار، عن [سفيان، عن أيوب]، عن أبي قلابة. ورواه عامة أصحابه من حديث أيوب، عن قتادة، عن أنس».

قلت: راويه هذا فيه كلام لا يحتمل منه مثل هذا؛ وهو إبراهيم بن بَشَّار الرمادي صاحب ابن عيينة. ليس بالمتقن، له مناكير، وضعفه البعض في حديثه عن سفيان، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: حافظ له أوهام[(٢)].

---

(١) انظر «النكت لابن حجر» (٢: ٧٥١).

(٢) «الكامل» (١: ٤٣٠) طبعة دار الكتب العلمية، «تهذيب الكمال» (٢: ٥٦)، «الكاشف» ، رقم (١٢٢)، «الميزان» (١: ٢٣)، «إكمال مغلطاي» (١: ١٨٧)، «تهذيب التهذيب» (١: ١٠٨)، «التقريب» ، رقم (١٥٥).

[١٥]

وأما حديث مالك بن دينار

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧: ١٨٠، برقم ٤١٥٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢: ٣٨٠)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢: ٥٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣: ٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥: ١٨٣، برقم ٥٠١٨)، وتمام في «فوائده» (٢: ٢٦٢ برقم ١٦٩١)، والخطيب في «تاريخه» (١٠: ١٠٦)، و«الموضح» (١: ٣١٦) كلهم: من طرق عن أبي إسماعيل خازم بن الحسين، عنه به، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي، فكانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وزاد في بعض طرقه: [وكانوا يقرؤونها ﴿ملِكِ يوم الدين﴾].

وإسناده ضعيف؛ مداره على أبي إسحاق خازم بن الحسين، وهو ضعيف، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: روى مناكير. وقال ابن عدي: وعامة حديثه عن من يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه، وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف يكتب حديثه[(١)].

[١٦]

وأما حديث محمد بن سيرين

فأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، وابن فيل البالسي في «جزء له» «رواية أبي الحسن بن بندار قاضي أدنة» ، مجموع (١٥٥٩، ق ٢٤): من طريق هشام بن حسان، عنه به، (فذكره). قرن ابن فيل في جزئه رواية محمد بن سيرين بالحسن البصري.

---

(١) «تهذيب» الكمال (٨: ٢٤)، «الميزان» (١: ٦٢٦)، التهذيب (٣: ٧٩)، التقريب، رقم (١٦١٤).

وهشام بن حسان من أثبت الناس في ابن سيرين؛ كان حماد بن سلمة لا يختار عليه أحدًا في حديث ابن سيرين. قال الذهبي: لا ريب أنه ثبت في محمد بن سيرين[(١)].

[١٧]

وأما حديث محمد بن نوح

فأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣): من طريق يزيد بن أبي حبيب، عنه به، (فذكره)، إلا أنه لم يذكر عثمان بن عفان.

وهو ضعيف من هذا الوجه؛ محمد هذا غير معروف بالرواية عن أنس؛ ترجم البخاري وابن حبان في «الثقات» لمحمد بن نوح، وجعله ابن حبان في طبقة أتباع التابعين؛ فإن يكن هو فحديثه منقطع[(٢)].

[١٨]

وأما حديث منصور بن زاذان

فأخرجه النسائي في «الصغرى» (٢: ١٣٥، برقم ٩٠٦)، و«الكبرى» (١: ٣١٥، برقم ٩٧٨): من طريق أبي حمزة السُّكّرِي، عنه به، (فذكره)، باختلاف.

ومنصور عن أنس مرسل فيما قيل[(٣)].

[١٩]

وأما حديث أبي نعامة قيس بن عَبَاية الحنفي

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» في (٧: ٢١١، برقم ٤٢٠٥): من طريق أبي داود عمر بن سعد الحفري.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠: ١٨١)، «الكاشف»، رقم (٥٩٥٩)، «الميزان» (٤: ٢٩٥)، إكمال مغلطاي (١٢: ١٣٨)، «التقريب»، رقم (٧٢٨٩).

(٢) انظر «التاريخ الكبير» (١: ٢٤٩)، و«الثقات» (٧: ٤٢٩).

(٣) «تحفة التحصيل» (ص٣١٧)، «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٠٦).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى (٢: ٥٢): من طريق عبدالله بن الوليد.

(كلاهما) أبو داود الحفري، وعبدالله بن الوليد: عن سفيان، عن خالد الحذاء، عنه به بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾». اللفظ لأبي يعلى.

قال البيهقي: ورواه الحسين بن حفص عن سفيان وقال: (لا يجهرون) ولم يقل: (لا يقرؤون)، وأبو نعامة قيس بن عباية لم يحتج به الشيخان، والله أعلم. اهـ.

قلت: فهذه علة؛ لأنها تحيل المعنى.

أما قيس بن عباية هذا، فهو ثقة، قاله ابن معين، وقال بن عبد البر هو ثقة عند جميعهم وقال الخطيب: لا أعلم أحدا رماه بكذب ولا ببدعة. وقال الذهبي: صدوق تكلم فيه بلا حجة[(١)].

قلت: وليس من لازم الثقة ألا يهم. والله أعلم.

وفيه خلاف من وجه آخر: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢: ٥٢): من طريق عثمان بن غياث، ثنا أبو نعامة الحنفي، عن ابن عبدالله بن مغفل، عن أبيه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فما سمعت أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال البيهقي: وكذلك رواه الجُريري، عن أبي نعامه قيس بن عباية الحنفي، وزاد في متنه: [عثمان] رضي الله عنهم، إلا أنه قال: «فلم أسمع أحدًا منهم جهر بها» ، وخالفهما خالد الحذاء: فرواه عن أبي نعامة، عن أنس بن مالك.

فالحديث من هذه الطريق ضعيف، وسيأتي إعلاله عن الإمام أحمد، كما نقله ابن حجر في المبحث الثاني، عند كلامه على رواية أبي قلابة وأبي نعامة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤: ٧٠)، «الكاشف» ، رقم (٤٦٠٩)، «الميزان» (٣: ٣٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٨: ٤٠١)، «التقريب» ، رقم (٥٥٨٣).

وبهذا تمت طرق الحديث عن أنس، وقد رأى ابن عبدالبر[١] في هذا الاختلاف علة توجب رده؛ فحكم عليه بالاضطراب، بخلاف من جمع كالشافعي، وغيره.

وهذا الحديث مثل به ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»[٢]على ما وقعت العلة فيه في المتن دون الإسناد، فقال: ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. فعلَّل قوم رواية اللفظ المذكور؛ لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في «الصحيح» ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: (كانوا يستفتحون بالحمد) أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور، منها: أنه ثبت عن أنس: أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية؟ فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ. والله أعلم. اهـ.

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح»[٣]: «وقد أعله جماعة من الحفاظ: الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبدالبر رحمهم الله، ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلوه به:

فأما كلام الشافعي رحمه الله، فقد ذكره البيهقي في كتاب «معرفة السنن والآثار»[٤] وإنه قاله في «سنن حرملة»جوابًا لسؤالٍ أورده. وصورة السؤال: فإن قال قائلٌ: قد روى مالك، عن حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر،

(١) «الاستذكار» (١: ٤٣٦) وسيأتي قريبًا.

(٢) «المعرفة» (ص٩٢).

(٣) «التقييد» (ص٩٨ - ٩٩).

(٤) «المعرفة» (١: ٥٢٢).

وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال الشافعي: قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية، متفقين مخالفين له قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وحكى الترمذي في «جامعه»[(١)] عن الشافعي، قال: إنما معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

معناه: أنهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه: أنهم كانوا لا يقرؤون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. انتهى.

وما أوله به الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني[(٢)]: «فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يُجهر به». قال الدارقطني: هذا صحيح. وقال - أيضًا - أن المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس: أنهم كانوا يستفتحون بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ليس فيه تعرض لنفي البسملة.

وكذا قال البيهقي[(٣)]: إن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك، قال: وهكذا رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس. انتهى.

وأما تضعيف أبو عمر ابن عبدالبر له بالاضطراب، فإنه قال في كتاب

(١) «سنن الترمذي» (٢: ١٦).

(٢) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ٩).

(٣) «معرفة السنن» (١: ٥٢٣).

«الاستذكار»[١]: اختلف عليهم في لفظه اختلافًا كثيرًا مضطربًا متدافعًا: منهم من يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر. ومنهم: من يذكر عثمان، ومنهم: من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. ومنهم: من قال: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقال كثير منهم: وكانوا يفتتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قال بعضهم: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وقال بعضهم: كانوا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ والذين لا يقرؤونها.

وقال ابن عبدالبر -أيضًا- في كتاب «الأنصاف في البسملة»[٢] بعد أن رواه من رواية: أيوب، وشعبة، وهشام الدستوائي، وشيبان بن عبدالرحمن، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة، فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ من أول فاتحة الكتاب. انتهى.

فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث، فكيف يقول ابن الجوزى: إن الأئمة اتفقوا على صحته؟! أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذى نقله ؟!. انتهى كلام العراقي.

(١) «الاستذكار» (١: ٤٣٦).

(٢) «الأنصاف» (ص٢١، برقم ١٧).

المبحث الثاني

النظر في علل حديث أنس في نفي البسملة

تكلم على علل هذا الحديث من الحفاظ: الدارقطني، والخطيب، وابن عبدالبر، والبيهقي، ابن الجوزي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم، وقد ذكرنا بعض أقوالهم فيما سبق، وسأورد هنا ما يتعلق بالنفي، وما عليه من اعتراضات وأجوبة، فقد جاء نفي البسملة في حديث أنس من ثلاثة طرق، كما ذكر العراقي، وهي: رواية حميد الطويل، وقتادة بن دِعامة، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة.

وقد استدرك عليه ابن حجر: رويات ثابت البناني، والحسن بن أبي الحسن البصري، ومنصور بن زاذان، وأبي نعامة قيس بن عباية، وأبي قلابة: عبدالله بن زيد الجرمي، وثمامة بن عبدالله بن أنس.

فأما رواية حميد الطويل: فقد تقدم أن مالكًا رواها في «الموطأ» عنه، وأن الشافعي رحمه الله تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه في ذلك.

وأيضًا فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب «الإنصاف»[(١)] ما يقتضي انقطاعه بين حميد، وأنس، فقال: ويقولون: إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة، عن أنس.

وأما رواية قتادة بن دِعامة: فقد ورد التصريح بذكر قتادة في رواية ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس، فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة.

وأما رواية مسلم في «صحيحه»[(٢)]: فعن الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة: أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ،

(١) «الإنصاف» برقم (١٠).

(٢) «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩).

وأبى بكر، وعمر، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة، ولا في آخرها.

وقد أفاض الحافظ العراقي في مناقشة روايتي قتادة، وإسحاق في «التقييد والإيضاح» ، واستحسن ذلك تلميذه النجيب الحافظ ابن حجر.

وهذا خلاصة كلامه: «قد بين الأوزاعى في روايته أنه لم يسمعه من قتادة، وإنما كتب إليه به والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف، وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منهم: أيوب، وأبو عوانة، وغيرهما، لم يتعرضوا لنفي البسملة.

وأيضًا ففي طريق مسلم: الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعى، فإنه يدلس تدليس التسوية، أى يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه، نعم لمسلم من رواية شعبة، عن قتادة، عن أنس: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحق بن عبدالله بن أبى طلحة: فهى عند مسلم - أيضًا- ولم يسبق لفظها، وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعى، عن قتادة، عن أنس، فقال: حدثنا محمد بن مهران، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، أخبرنى إسحاق بن عبدالله بن أبى طلحة: أنه سمع أنس بن مالك، «يذكر ذلك» .

فاقتضى أيراد مسلم لهذه الرواية= أن لفظها مثل الرواية التي قبلها، وليس كذلك، فقد رواها ابن عبدالبر في كتاب «الإنصاف»[1]: من رواية محمد بن كثير، قال: حدثنا الأوزاعى، (فذكرها)، بلفظ: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ليس فيها تعرض لنفي البسملة، موافقًا لرواية الأكثرين، وهذا موافق لما قدمنا نقله

(١) «الإنصاف» برقم (٢٢).

عن البيهقي: من أن رواية إسحاق بن عبدالله، عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة: «أنه ليس فيها تعرض لنفي البسملة» ، فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسملة.

وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله، هنا ليس بجيد؛ لأنه أحال بحديث على آخر، وهو مخالف له بلفظ حيث ذكر رواية قتادة عن أنس: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، في أول قراءة ولا في آخرها.

فلم يقل مسلم: «نحو ذلك» ولا غيره، فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتي قبلها - أعني التي أحال عليها - فترجح رواية بن عبد البر عليها؛ لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي معنعنًا، ورواية ابن عبد البر: من طريق محمد بن كثير، حدثنا الأوزاعي، وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة ممن ابهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعنه والله أعلم.

قوله: وأنضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا، عن رسول الله ﷺ.[١] انتهى.

وممن لم يقبل الحجة بهذا الحديث ابن عبدالبر، وابن الجوزي، فقال ابن عبد البر في «الإنصاف»[٢]: الذي عندي أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه.

وقال ابن الجوزي في «التحقيق»[٣] على هذا الحديث بأنه ليس في «الصحاح» فلا يعارض ما في «الصحاح» اهـ.

---

(١) انظر «التقييد والإيضاح» (ص١٢٢،١٢١) بتصرف.

(٢) «الإنصاف» برقم (٢٩).

(٣) «التحقيق» (١: ٣٥٤).

والجواب عن الأول: ما أجاب به أبو شامة في تصنيفه في «البسملة»: بأنهما مسألتان: فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة، وفي «صحيح مسلم»[(١)]: أن قتادة قال نحن سألناه عنه، قال أبو شامة: وسؤال أبى مسلمة لأنس، وهو هذا السؤال الأخير عن البسملة وتركها. انتهى.

ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر: من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حالة نسيانه، لقلنا: قد حفظ عنه قتادة، وصفه لقراءة رسول الله ﷺ البسملة، كما رواه البخارى في «صحيحه»: من طريقين: عن قتادة، عن أنس، قال: سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ، قال: كانت مدًا، ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، يمد بسم الله، ويمد الرحمن، يمد الرحيم.

وهذا إسناد لا شك في صحته.

وقال الدارقطنى[(٢)]: هذا حديث صحيح، وكلهم ثقات، وقال الحازمى: هذا حديث صحيحٌ، لا يعرف له علة، وفيه دلالة على الجهر مطلقًا، وإن لم يقيد بحالة الصلاة، فيتناول الصلاة وغير الصلاة.

قال أبو شامة: وتقرير هذا أن يقال: لو كانت قراءة رسول الله ﷺ، تختلف في الصلاة وخارج الصلاة، لقال أنس: لمن سأله عن أي قراءتيه، لسأل عن التي في الصلاة، أم التي خارج الصلاة، فلما أجاب مطلقًا؛ علم أن الحال لم يختلف في ذلك، وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن؛ دل على أن النبي ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته، ولولا ذلك كان أنس أجاب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أو غيرها من الآيات، قال: وهذا واضح.

قال: ولنا أن نقول الظاهر أن السؤال لم يكن إلا عن قراءته في الصلاة؛ فإن

(١) «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩).

(٢) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ١٠).

الراوي قتادة، وهو راوي حديث أنس ذاك، وقال فيه: نحن سألناه عنه. انتهى.

ولم تختلف على قتادة في حديث البخاري، هذا بخلاف حديث مسلم، فاختُلف فيه عليه، كما بيناه، وما لم يُختلف فيه أولى عند الترجيح بحصول الضبط فيه، والله أعلم.

والجواب عن الثانى، وهو قول ابن الجوزى: ليس في «الصحاح»: أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من «الصحيحين» فهو كما ذكر ليس في واحد منهما، ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من «الصحيحين» أن لا يكون صحيحًا؛ لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما، وإن أراد ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة فليس بجيد فقد أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [(١)]: من رواية أبى مسلمة سعيد بن يزيد، قال: سألت أنس بن مالك: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألنى عنه أحد قبلك!

وقال الدارقطنى[(٢)]: هذا إسناد صحيح، قال البيهقى في «المعرفة»[(٣)]: في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعي. انتهى.

وإن أراد ابن الجوزى بقوله إنه ليس في «الصحاح» أي ليس في أحد الصحيحين، فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد «الصحيحين» ، وإن كان أيضًا صحيحًا في نفسه؛ لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما فيقدم ما في «الصحيحين» .

والجواب عن هذا: - إن كان أراده - من وجهين:

أحدهما: أن هذا إذا اتضحت المعارضة ولم يمكن الجمع، فأما مع إمكان

(١) ليس في المطبوع.

(٢) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ١٠).

(٣) «المعرفة» (١: ٥٢٢).

الجمع، فلا يهمل واحد من الحديثين الصحيحين، وقد تقدم حمل من حمله من الحفاظ على أن المراد بحديث «الصحيحين» ، الابتداء بالفاتحة لا نفي البسملة، وبه يصح الجمع.

والوجه الثاني: إنه إنما يرجح بما في أحد «الصحيحين» على ما في غيرهما من الصحيح، حيث كان ذلك الصحيح مما لم يضعفه الأئمة، فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره؛ لخطأٍ وقع من بعض. والله أعلم». اهـ. كلام العراقي بتصرف يسير.

قلت: قد استحسن ابن حجر مناقشة شيخه لعلل هذا الحديث، واعترض عليه في بعض ما قرره في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح»[(١)]، فقال: وقد تكلم شيخنا على هذا الموضع بما لا مزيد في الحُسن عليه، إلا أن فيه مواضع تحتاج إلى التنبيه عليها... . إلخ ما ذكر.

وسأورد من هذه التنبيهات ما له علاقة بالتعليل، وأحرر ما فيها من إشكالات، أو مزيد بيان، وَفق دراستي لهذا الحديث:

التنبيه الأول:

قوله (يعني العراقي): «إن ترك قراءة البسملة في حديث أنس رضي الله عنه، ورد من ثلاث طرق وهي: رواية حميد، ورواية قتادة، ورواية إسحاق بن أبي طلحة» .

قال ابن حجر: «قد يتوهم منه أن باقي الروايات عن أنس رضي الله عنه ليس فيها تعرض لتركها، وليس كذلك، بل قد جاء ترك الجهر بها – أيضًا –: من رواية ثابت البناني، والحسن بن أبي الحسن البصري، ومنصور بن زاذان، وأبي نعامة قيس بن عباية، وأبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، وثمامة بن عبدالله بن أنس، رحمة الله عليهم.

(١) «المقدمة» (٢: ٧٤٩).

أما حديث ثابت: فرواه أحمد بن حنبل، وابن خزيمة في «صحيحه» ، والطحاوي: من طريق الأعمش، عن شعبة، عنه بلفظ: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. اهـ.

قلت: لا نُسلم لابن حجر الاحتجاج بهذه الرواية؛ لما قدمنا من أنها معلولة، فالصواب فيه: أنه من رواية شعبة، عن قتادة، وقد أعل هذا الوجه الترمذي ،كما في طريق ثابت.

قال ابن حجر: «وأما حديث الحسن البصري: فرواه ابن خزيمة في «صحيحه» ، والطبراني، والطحاوي، بلفظ: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، رضي الله عنهما، كانوا يُسرُّون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرجه الطبراني، والخطيب: من وجه آخر، عن الحسن بلفظ: «نفي الجهر»

وأما حديث منصور بن زاذان: فرواه النسائي بلفظ: صلى بنا النبي ﷺ، فلم يسمعنا قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. بوب عليها النسائي «باب ترك الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

وأما حديث أبي قلابة وأبي نعامة: فروى ابن حبان في «صحيحه»: من طريق هارون بن عبدالله الحمال، عن يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وذكر الخلال في «العلل»: أن مهنا بن يحيى سأل أحمد عنه، فقال: هو وهمٌ؛ حدثني يحيى بن آدم – يعني بهذا الإسناد –، فقال: عن أبي نعامة قيس بن عباية، عن أنس رضي الله عنه، بدل أبي قلابة.

قال: وكذا هو في «كتاب الأشجعي» ، عن سفيان.

قال: وكذلك بلغني عن العدني، عن سفيان.

قلت: ورواية العدني أخرجها البيهقي من طريقه.

وكذا قال علي بن المديني في «العلل»: إن يحيى بن آدم حدثه به على الوهم، ولم يخرجه أحمد في «مسنده» من هذا الوجه.

وهو في «معجم الطبراني»: من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان على الصواب.

وكذا أخرجه البيهقي: من طريق الحسين بن حفص، عن سفيان «بنفي الجهر» .

وقال: أبو نعامة، وثقه يحيى بن معين، ولم يخرج له الشيخان.

ثم فيه اختلاف آخر على أبي نعامة: رواه عثمان بن غياث، وسعيد بن أياس، عن أبي عبدالله بن مغفل، عن أبي.

ولا يمتنع أن يكون لأبي نعامة فيه شيخان» اهـ.

قلت: ما ذكره ابن حجر – من تخريج البيهقي لرواية الحسين بن حفص – ليس مخرجًا لديه بإسناده، وإنما أشار له إشارة، وقد تقدم قوله في رواية أبي قلابة: «وأما حديث ثمامة فرواه الخطيب في كتاب «الجهر بالبسملة» نحو حديث ثابت، فهذه الروايات متضافرة على عدم الجهر بالبسملة.

التنبيه الثاني:

قوله (يعني العراقي): «إن ابن عبد البر قال: إن حديث أنس رضي الله عنه مضطرب المتن».

قال الحافظ: وتقريره لذلك ليس بجيد؛ لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه، ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها، كما سيأتي.

أما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها، فلا يستلزم اضطرابًا، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن.

فقوله: «ومنهم من يذكر عثمان رضي الله عنه ومنهم من لا يذكر» ليس بقادح.

وقوله: «وقال بعضهم: كانوا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقال بعضهم: (كانوا يجهرون)، لم تثبت واحدة من هاتين الروايتين. وقد استوعب الخطيب طرق حديث أنس رضي الله عنه، وأورد هذين اللفظين من أوجه واهية أو منقطعة، وقد بين شيخنا بعض ذلك فيما أملاه على «مستدرك الحاكم» ، فلم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنه متخالفة، إلا ثلاثة ألفاظ وهي:

١- نفي الجهر بها.

٢- أو نفي قراءتها.

٣- أو الاقتصار على الافتتاح بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

والجمع بين هذه الألفاظ ممكن، بالحمل على عدم الجهر، كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - بعد قليل.

التنبيه الثالث:

قوله (يعني العراقي): «إن رواية الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، التي أخرجها مسلم معلولة؛ لأن الوليد يدلس تدليس التسوية»

أقول: لا يتجه تعليله بتدليس الوليد؛ لأنه صرح بسماعه من الأوزاعي، وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة، وإنما كتب إليه، وقتادة سمعه من أنس رضي الله عنه، كما رويناه في «كتاب القراءة خلف الإمام» للبخاري قال: ثنا محمد بن يوسف، هو الفريابي، ثنا الأوزاعي، قال: كتب إلى قتادة، قال: حدثني أنس رضي الله عنه.

وكذا رويناه في «السنن الكبير» للبيهقي من طريق العباس بن الوليد بن مزيد، حدثني أبي، حدثنا الأوزاعي، مثله سواء، وكذا رويناه: من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، قال: كتبت إلى قتادة أسأله عن الجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فكتب إلي يذكر، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه: أنه صلى خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، في أول القراءة، ولا في آخراها.

فهذه متابعة للوليد بن مسلم، عن الأوزاعي.

وكذا رويناها في «فوائد إسماعيل بن قيراط العذري» ، قال: ثنا سليمان بن عبدالرحمن، ثنا الهقل، (فذكره)، نقلته من خط الحافظ السلفي. وكذلك رواه أبو عوانة في «صحيحه»: من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، فذكر المتن مثله سواء، ولم يذكر القصة التي في السند، وتابعه أبو المغيرة، عن الأوزاعي. قال أحمد في «مسنده»: ثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي، قال: كتب إلى قتادة، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول القراءة، ولا في آخراها.

وهذه متابعة قوية للوليد بن مسلم.

وأبو المغيرة من ثقات الحمصيين، أخرج عنه البخاري في «صحيحه» محتجًا به، فبان أن تعليله بتدليس الوليد لا وجه له، لكن لو أعله الشيخ بأنَّ قول الأوزاعي: إن قتادة كتب إليه مجاز؛ لأن قتادة كان أكمه لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة عنه غيره، وحينئذ فذلك الغير مجهول الحال عندنا، حتى ولو كان قتادة يثق به، فلا يكفي ذلك في ثبوت عدالته، إلا عند من يقبل التزكية على الإيهام.

وهو مرجوح عند الشيخ؛ لاحتمال أن يكون مضعفًا عند غيره بقادح.

فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها، عن شخص مجهول، كتب إليه بإذن قتادة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه.

فهذه العلة أشد من تدليس الوليد، الذي حصل الأمن منه بتصريحه بالسماع، وبمتابعة من تابعه من أصحاب الأوزاعي.

التنبيه الرابع:

قوله (يعني العراقي): «إن رواية ابن عبد البر: من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي بلفظ الافتتاح، أرجح من رواية الوليد، عنه، في طريق إسحاق ابن أبي طلحة، التي أحال بها على رواية قتادة؛ لأنه لم يصرح عند مسلم بسماعه له، من الأوزاعي».

أقول: «الوليد بن مسلم أحفظ من محمد بن كثير بكثير، ومع ذلك، فقد صرح بسماعه له فيما أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه»: من طريق دحيم وهشام بن عمار، عنه، قال: حدثني الأوزاعي، وكذا أخرجه الدارقطني: من طريق هشام، ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي.

وأما تردد الشيخ في لفظ إسحاق، هل هو مثل حديث قتادة، بلفظه أو بمعناه؟ فقد بينه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام»: فرواه عن محمد بن مهران شيخ مسلم فيه، ولفظه مثل رواية قتادة سواء، إلا أنه لم يقل الزيادة التي زادها الوليد.

وكذلك بينه أبو عوانة في «صحيحه» بيانًا شافيًا؛ فإنه رواه كما قدمناه من طريق بشر بن بكر، عن الأزاعي قال: كتب إلى قتادة، (فذكره) بتمامه.

ثم أخرجه من طريق دحيم، عن الوليد، وعن يوسف بن سعيد عن محمد بن كثير (كلاهما): عن الأوزاعي، عن إسحاق، عن أنس رضي الله عنه، قال: مثله. إلى قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. يعني ولم يذكر اللفظ الزائد في حديثه، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وهو قوله: «لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة، ولا في آخرها».

ورواه ابن حبان في «صحيحه»: من طريق محمد بن عبدالرحمن بن سهل، ولفظه: يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فيما يجهر به.

ومسلم لما ساق حديث الأوزاعي، عن كتاب قتادة، وعطف عليه حديث الأوزاعي، عن إسحاق، قال: «فذكر ذلك» ، لم يزد فقوله: «فذكر ذلك» ، محتمل أن يكون يريد ذكره باللفظ، أو بالمعنى.

وقد تبين بما حررناه أنه إنما رواه بالمعنى؛ لأن في إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى. والله أعلم.

تنبيه: قد قدمنا أن رواية محمد بن كثير، رواها أبو عوانة في «صحيحه» ، وكذلك أخرجها أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ، وأبو بكر الجوزقي في «المتفق» ، فعزوها إلى رواية أحدهم أولى من عزوها إلى ابن عبد البر؛ لتأخر زمانه. والله الموفق.

التنبيه الخامس:

قوله (يعني العراقي) لما ذكر حميدًا: «وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما، فيما رواه ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس رضي الله تعالى عنه، قال: فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة»

قلت: هذا يوهم أن حميدًا لم يسمعه من أنس رضي الله تعالى عنه، أصلًا وإنما دلسه عنه، وليس كذلك، فإن حميدًا كان قد سمعه من أنس رضي الله تعالى عنه، لكن موقوفًا، بلفظ: فكلهم كان لا يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وهذا في رواية مالك كما هو في «الموطآت» ، وقد رفعه بعضهم عنه، وهو وهم؛ كما بينه الدارقطني في «غرائب مالك» ، وابن عبد البر في «التمهيد» ، وهكذا رواه عن حميد حُفاظ أصحابه، كـ: عبدالوهاب الثقفي، ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية

الفزاري، وغير واحد، موقوفًا، إلا أنه عندهم بلفظ: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

ورواه المزني: عن الشافعي، عن ابن عيينة، عن حمدي سمعت أنسًا رضي الله تعالى عنه، به.

وشذَّ بعض أصحاب حميد، فرفع هذا اللفظ عنه - أيضًا- وقد بين يحيى بن معين الصواب في ذلك بيانًا شافيًا، فقال أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه»: ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، ثنا يحيى بن معين، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن قادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: إن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

قال ابن معين: قال ابن أبي عدي، وكان حميد إذا قال: عن قتادة عن أنس رضي الله عنه، رفعه. وإذا قال: عن أنس، لم يرفعه.

تنبيه: لم يعز الشيخ رواية ابن أبي عدي: وقد عزوناها.

وأخرجها أيضًا ابن حبان في «صحيحه»: من طريق محمد بن هشام السدوسي، ثنا ابن أبي عدي، عن سعيد وحميد، جميعًا: عن قتادة.

وأخرجها السراج: عن عمرو بن علي، عن ابن أبي عدي، عن حميد وحده، دون القصة التي ذكرها ابن معين، فلم يذكرها عمرو، ولا محمد بن هشام.

قلت: سبق في ذكر رواية ابن أبي عدي، عن حميد، التنبيه على وهم ابن حجر في جعل هذا من قول ابن عدي، فهو من قول ابن معين.

التنبيه السادس:

قوله (يعني العراقي): «والجواب ما أجاب به أبو شامة مسألتان» فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة. وفي «صحيح مسلم»: أن قتادة، قال: «نحن سألناه عنه».

قلت: وفيه نظر؛ لأنه يوهم أن الحمل المذكور في «صحيح مسلم» ، وليس كذلك، فإن مسلمًا قال في «صحيحه»: ثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد بن عفر، ثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

ثنا محمد بن المثنى، ثنا أبو داود هم الطيالسي، ثنا شعبة، وزاد: قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس رضي الله عنه؟ قال: نعم. نحن سألناه. فهذا اللفظ في أنَّ السؤال كان عن عدم سماع القراءة، لا عن سماع الاستفتاح بأي سورة.

وقد روى الخطيب في «الجهر والبسملة» هذا الحديث من طريق أخرى: عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، ولفظه: إن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، عثمان رضي الله عنهم، كانوا لا يستفتحون القراءة بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. قال شعبة: قلت لقتادة: أسمعته من أنس ؟. قال: نعم نحن سألناه عنه.

وقال أبو يعلى في «مسنده»: ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا أبو داود، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر، وخلف عثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس رضي الله عنه؟ قال: نعم ثم سألت أنسًا، رضي الله تعالى عنه.

وهكذا رواه عبدالله بن أحمد في «زيادات المسند»: من حديث أبي داود الطيالسي. وكذا أخرجه الإسماعيلي: عن عبدالله بن ناجية، عن محمد بن المثنى وبندار، عن أبي داود.

وكذا أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه»: من طريق«مسند أبي داود» ، وكذلك

رواه عمرو بن مرزوق، عن شعبة بلفظ: يستفتحون بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

وفيه: (نحن سألناه عن ذلك). أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» ، أيضًا.

فوضح بذلك أن سؤال قتادة، ليس مخالفًا لسؤال أبي سلمة؛ فطريق الجمع بينهما، أن يقال: إن سؤال أبي سلمة كان متقدمًا على سؤال قتادة؛ بدليل قوله في روايته: «لم يسألني عنه أحد قبلك»؛ فكأنه كان إذ ذاك غير ذاكر لذلك، فأجاب: بأنه لا يحفظه، ثم سأله قتادة عنه، فتذكر ذلك، وحدثه بما عنده فيه.

وأما احتجاج أبي شامة على أن سؤال قتادة له في الحديث الذي أخرجه البخاري: عن قراءة النبي ﷺ، وجواب أنس، رضي الله تعالى عنه: أنها كانت مدًا حيث أجاب بـ«البسملة» ، دون غيرها من آيات القرآن؛ دل على أن النبي ﷺ كان يجهر بـ«البسملة» في قراءته. ففيه نظر؛ لأنه يحتمل أن يكون ذكر أنس للبسملة على سبيل المثال لقراءة النبي ﷺ، فلا ينتهض الدليل على ذلك.

التنبيه السابع:

قوله (يعني العراقي): «وما أوله به الشافعي رضي الله تعالى عنه، مصرح به في رواية الدارقطني».

لم يبين الشيخ رواية الدارقطني كيف هي ؟ وظاهر السياق يشعر بأنها من رواية قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وليس كذلك؛ فإنها عنده من رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس، رضي الله تعالى عنه.

وقد رواها راويها بالمعنى، بلا شك، فإن رواية الوليد، كما بيناها من عند البخاري في «جزء القراءة» ومن عند غيره، بلفظ: كانوا يفتتحون بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. فرواها بعض الرواة عنه، بلفظ: « بدأ بأم القرآن» بدل بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، فلا تنتهض الحجة بذلك.

التنبيه الثامن:

قوله (يعني العراقي): «فعلل قوم رواية اللفظ المذكور (يعني نفي القراءة) لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ... ﴾ إلى آخره.

يعني بذلك الدارقطني، فإنه السابق إلى ذلك، فقال: إن المحفوظ عن قتادة من رواية عامة أصحابه، عنه: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

قال: وهو المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس رضي الله عنه، وتبعه الخطيب، والبيهقي.

وفي ذلك نظر؛ لأنه يستلزم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، مع إمكان الجمع بينهما، وكيف يحكم على رواية عدم الجهر بالشذوذ، وفي رواتها عن قتادة مثل شعبة ؟

قال أحمد في «مسنده»: ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، بلفظ: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة في «صحيحه»: من طريق غندر، عن شعبة.

ورواه ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما»: من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولفظه: إن النبي ﷺ لم يجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، رضي الله عنهم.

وقال ابن حبان في «صحيحه»: ثنا الصوفي وغيره، ثنا علي بن الجعد، ثنا شعبة وشيبان، عن قتادة: سمعت أنس بن مالك، يقول: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وعثمان رضي الله عنه، فلم أسمع أحدًا منهم يجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾. ورواهنَّ الدارقطني: عن البغوي، عن علي بن الجعد بهذا.

وبوب عليه ابن حبان في «صحيحه»: «باب الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر لم يسمعه قتادة من أنس رضي الله عنه» وكذا رواه جماعة من أصحاب قتادة، عنه. ورواه آخرون عنه، بلفظ: «الافتتاح» ورواه عن شعبة جماعة حفاظ أصحابه، هكذا. ورواه آخرون عنه، بلفظ: «الافتتاح».

فيظهر أن قتادة كان يرويه على الوجهين، وكذلك شعبة، ومن أدل دليل على ذلك أن يونس بن حبيب رواه في «مسند أبي داود الطيالسي»: عنه، عن شعبة، بلفظ: «الافتتاح» .

ورواه محمد بن المثنى، ويحيى بن أبي طالب، عنه بلفظ: «عدم الجهر فالله أعلم». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

***

المبحث الثالث

بيان ما للحديث من شواهد

في الباب عن: جبير بن مطعم، وعبدالله بن مغفل، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم:

[١]

فأما حديث جبير بن مطعم

فقال ابن حجر في «النكت» (٢، ٧٦٨، ٧٦٩) في شواهد حديث أنس: «ويعضد ذلك ... ما رواه الإسماعيلي في «مسند زيد بن أبي أنيسة» - بسنده الصحيح إليه -: عن عمرو بن مرة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: صلينا مع رسول الله ﷺ، صلاة يجهر فيها بالقراءة، فلما صفَّ الناس، كبر رسول الله ﷺ ثم قال: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه»، ثم قرأ بفاتحة الكتاب ولم يجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وأصل الحديث في «السنن» ، وغيرها بغير هذا السياق».

[٢]

وأما حديث عبدالله بن مُغفَّل

فأخرجه محمد بن الحسن في «الآثار» (١: ١٥١ - ١٥٣، برقم ٨١)، وأحمد في «المسند» (٧: ٣٤٢، برقم ٢٠٥٨٢)، والنسائي في «الصغرى» (٢: ١٣٥، برقم ٩٠٨)، وفي «الكبرى» (١: ٣١٥، برقم ٣١٦)، وابن طاهر في «مسألة التسمية» (ص١٠، ١٦).

قال ابن حجر في «النكت» (٢: ٧٦٨): «ويشهد لحديث أنس رضي الله عنه، المذكور، حديث عبدالله بن مغفل رضي الله تعالى عنه، الذي حسنه الترمذي،

ولفظه: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحدًا منهم يقولها.

ورواه النسائي بلفظ: كان عبدالله بن مُغفَّل رضي الله عنه، إذا سمع أحدًا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، يقول: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر رضي الله عنهما، فما سمعت أحدًا منهم، يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وهو حديث حسن؛ لأن رواته ثقات، ولم يصب من ضعفه؛ بأن ابن عبدالله بن مُغفَّل مجهول، لم يسم.

فقد ذكره البخاري في «تاريخه» فسماه: يزيد، ولم يذكر فيه هؤلاء ابن أبي حاتم جرحًا، فهو مستور اعتضد حديثه، وقد احتج أصحابنا وغيرهم، بما هو دون ذلك».

[٣]

وأما حديث أبي هريرة

فأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١: ٢٦٧)، ومن طريقه ابن طاهر في «مسألة التسمية» (ص٤٠ - ٤١).

قال ابن حجر في «النكت» (٢: ٧٦٩): «ومما يدل على ثبوت أصل البسملة، في أول القراءة في الصلاة، ما رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» وغيرهم: من رواية نُعيم المجْمِر، قال: صليت خلف أبي هريرة، فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم قرأ بأم القرآن... فذكر الحديث، وفي آخره فلما سلم، قال: والذي نفسي بيده، إني لأشبهُكم صلاةً برسول الله ﷺ. وهو حديث صحيح؛ لا علة له.

ففي هذا رد على من نفاها البتة، وتأييد لتأويل الشافعي رضي الله تعالى عنه، لكنه غير صحيح في ثبوت الجهر؛ لاحتمال أن سماع نُعيم لها، من أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، حال مُخافتَتِه لقربه، فبهذه تتفق الروايات كلها».

[٤]

وأما حديث أم المؤمنين عائشة

فأخرجه أحمد في «المسند» (٩: ٢٧١، برقم ٢٤٠٨٥)، ومسلم في «الصحيح» (١: ٣٧٥)، وأبو داود في «سننه» (١: ٢٠٨، برقم ٧٨٣)، وأبو عوانة في «المسند الصحيح» (١: ٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢: ١١٣).

وبالجملة هذا حديث صحيح صريح في المسألة، وقد حكم عليه ابن عبد البر بالاضطراب، فقال في «الإنصاف»[(١)]: «بعض رواته يقول فيه: عن أنس: صليت مع رسول الله ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، فلم أسمعهم يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وبعضهم يقول فيه: عن أنس: كان النبي ﷺ يُسر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأبو بكر، وعمر.

ورواه عائذ بن شريح، عن أنس بن مالك، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، من حديث أبي الأحوص سلام بن سليم، عن يوسف بن أسباط، عن عائذ بن شريح، فهذا ما بلغنا من حديث أنس بن مالك، من اختلاف ألفاظه، وكلها قد نزع بما شاء منها من احتج لمذهبه من الفقهاء، الذين ذكرنا مذاهبهم، في صدر هذا الكتاب، والتأويل سائغ فيها، ولا حُجَّة عندي في شيء منها؛ لأنه قال مرة: كانوا يفتتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ومرة قال: كانوا لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومرة قال: كانوا لا يقرءونها، ومرة قال: لم أسمعهم يقرءون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقد قال مرة؛ إذ سئل عن ذلك: كبرتُ ونسيتُ» اهـ.

ورد عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ، كما سبق إيراد كلامه، في طريق قتادة، عن أنس.

---

(١) «الإنصاف» (١: ٣٢).

والحديث تكلم عليه الأئمة بتوسع في كتب التخاريج والشروح؛ أمثال: «تنقيح التحقيق»[١] لابن عبدالهادي، و«نصب الراية»[٢] للزيلعي، وغيرهما.

وإنما قصدت هنا التوسع في تخريجه، وتحرير الإشكالات في علل الحديث، فحسب، دون الخوض في المسألة من ناحية فقهيه؛ فقد أشبعت بحثًا في عدد من المصنفات، التي قدمنا ذكر بعضها في «الدراسات السابقة» ، فلتراجع .

وفي الخاتمة التالية نتيجة ما ظهر لي مختصرًا.

وبالله التوفيق.

(١) «التنقيح» (١: ٨١١)

(٢) «نصب الراية» (١: ٣٢٦ ـ ٣٣٤).

الخاتمة

تم بحمد الله جمع طرق حديث أنس، وظهر لي من الكلام عليه ما يلي:

أولًا – رواه عن أنس تسعة عشر راويًا، وَفق ما أداه بحثي عن طرقه حيث كنت جمعتها قبل أكثر من عشرين عامًا، ولم أنشط في مزيد تتبع.

ثانيًا – صح منها رواية إسحاق بن عبدالله، وثابت البُناني، والحسن البَصْرِيّ، وحميد الطويل، وقتادة بن دعامة، ومحمد بن سيرين.

ثالثًا – أعلت بعض الطرق، بعلل ظاهرة، كضعف الرواة، والانقطاع، ونحو ذلك: وهذا في رواية: أبان بن أبي عياش، وإبراهيم التيمي، وأيوب السختياني، وثمامة بن عبدالله، حماد بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وسفيان الثوري، وعائذ بن شريح، وأبي قلابة، ومالك بن دينار، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان، أبو نعامة.

رابعًا – أعلت بعض الطرق بعلل خفية قادحة، وهي:

(١) رواية أبي الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس. أخطأ فيه الأعمش إنما هو شعبة عن قتادة عن أنس.

(٢) رواية مالك بن أنس: اخْتُلِف عليه في لفظه؛ فرواه عنه (موقوفًا): ابن بكير، وابن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وغيرهم من رواة «الموطأ».

ورواه عنه (مرفوعًا)، مع اختلاف في اللفظ: إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل السُّدِّي، وأحمد بن عبدالرحمن، عن عمه ابن وهب، وحفص ابن عمر، وموسى بن طارق، والوليد بن مسلم.

لكن خالف مالك الجميع: الذين رفعوه، والذين وقفوه في اللفظ؛ لهذا أعل الشافعي رواية مالك، عن حميد، فقال: «خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم؛ سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد»، ثم رجح روايتهم، برواية أيوب، عن قتادة، عن أنس. نقله البيهقي، وقال – بعد

ذكره لرواية ابن بكير المتقدمة -: «كذا رواه مالك، وخالفه أصحاب حميد في لفظه».

ومن الأوجه المعلولة عن مالك:

(أ) رواية إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن حميد، عن أنس (فذكره).

بلفظ: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي: فكلهم كانوا يجهرون بقراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. والحديث منكر من هذا الوجه؛ كأنه انقلب؟!

(ب) ورواية إسماعيل بن موسى السدي، عن مالك، عن حميد، عن أنس (فذكره)، بلفظين مختلفين:

أولهما: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا لا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وثانيهما: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وهو خلاف الثابت عن مالك، عن حميد.

(ج) رواية ابن وهب: رواه عبدالرحمن بن أبي حاتم وابن أبي داود، عن أحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب، عنه به، قال: إن رسول الله ﷺ، كان يجهر بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، في الفريضة. قال ابن عبد الهادي: «سقط منه (لا)، كما رواه الباغندي، وغيره» قال الزيلعي: «وهذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط»

خامسًا - من العلل غير القادحة:

(١) عنعنة حميد، عن أنس، وهو موصوف بالتدليس، فقد رواه عنه كافة أصحابه بالعنعنة، ووقع تصريح حميد بسماعه، من أنس في رواية سفيان بن عيينة، وذُكر في رواية محمد بن أبي عدي سماع حميد له، من قتادة، عن أنس.

قال يحيى بن معين: «كان حميد إذا قال: عن قتادة، عن أنس رفعه، وإذا قال عن أنس لم يرفعه».

قلت: وهذا الخلاف ليس بقادح، فالكل منقول مسموع.

(٢) ما وقع من اختلاف على قتادة، في لفظ حديثه، إذ اشتهر عنه: إن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

وهو المحفوظ عن قتادة وغيره، من أصحاب أنس.

ورواه محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به ولفظه: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

ورواه وكيع، وأسود بن عامر، عن شعبة: فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

ورواه زيد بن حباب، عن شعبة: «فلم يكونوا يجهرون» وكذلك رواه عبيدالله بن موسى، وشعبة، وهمام، عن قتادة.

والذي ظهر لي أن اللفظين محفوظان، عن قتادة، جمع بين ذلك مسلم في روايته عن الأوزاعي، بلفظ: فكانوا يستفتحون بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

والخلاصة:

أن الحديث صحيح، وأن المعنى المفهوم من رواياته المختلفة = أن النبي ﷺ، ومن تبعه من الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. لا أن المعنى أنهم لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، كما ورد في بعض الروايات الضعيفة، وقد ورد التصريح في بعض الروايات بعدم الجهر، ومفهومه الإسرار بالبسملة.

وهذا ما عليه ظاهر الحديث في «الصحيحين»، والله أعلم.

المصادر والمراجع

١- ابن القطان، علي بن محمد، «**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**» تحقيق الحسين آيات سعيد. ط١، الرياض: دار طيبة، (١٩٩٧م).

٢- ابن الملقن، عمر بن علي، «**البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي القاسم الرافعي**» تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرين. ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، (٢٠٠٤م).

٣- ابن حجر، أحمد بن علي، «**تقريب التهذيب**» تحقيق محمد عوامة. ط١، سوريا: دار الرشيد، (١٩٨٦م).

٤- ابن حجر، أحمد بن علي، «**تهذيب التهذيب**» ط١، بيروت: دار الفكر، (١٩٨٤م).

٥- ابن حجر، أحمد بن علي، «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» تعليق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز للثلاثة المجلدات الأول. طبعة المكتبة السلفية، بيروت: مصورة دار الفكر.

٦- ابن حجر، أحمد بن علي، «**الإصابة في تمييز أسماء الصحابة**» تحقيق علي محمد البجاوي. ط١، بيروت: دار الجيل، (١٩٩٢م).

٧- ابن حجر، أحمد بن علي، «**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» تحقيق السيد عبداللَّه هاشم يماني. ط١، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، (١٩٦٤م).

٨- ابن حجر، أحمد بن علي، «**النكت على كتاب ابن الصلاح**» تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. ط١، المدينة المنورة: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية، (١٩٨٤م).

٩- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، «**مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ**» تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٧٥م).

١٠- ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد، «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**» تحقيق عامر حسن صبري. ط١، الإمارات، العين: مكتبة الحديثة، (١٩٨٩م)، وطبعة أضواء السلف بتحقيق سامي بن محمد جاد الله (١٤٢٨هـ).

١١- ابن عدي، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجراني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق - سهيل زكار ، ويحيى غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط٢ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، وطبعة بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ١٩٩٧م).

١٢- ابن عساكر، علي بن الحسن، «**تاريخ مدينة دمشق**» تحقيق عمر بن غرامة العمروي. ط١، بيروت: دار الفكر، (١٩٩٥م).

١٣- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، «**تفسير القرآن العظيم**» بيروت: دار الفكر ـ بيروت، (١٤٠١هـ).

١٤- ابن ماجة، محمد بن يزيد، «**سنن ابن ماجه**» تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار الحديث، مكة المكرمة: المكتبة التجارية.

١٥- ابن المظفر، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى أبو الحسين البزاز البغدادي (٣٧٩هـ)، «**غرائب حديث الإمام مالك بن أنس**» ، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري. دار السلف، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م).

١٦- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، «**الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم**» تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٩٦٦م).

١٧- الأصبهاني، أحمد بن عبداللَّه، «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**» ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٨٨م).

١٨- البخاري، محمد بن إسماعيل، «**التاريخ الكبير**» تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٣٦٠هـ).

١٩- البخاري، محمد بن إسماعيل، «**الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسُننه وأيامه**» ط. السلطانية، وطبعت عليه هذه الطبعة، دار إحياء التراث العربي، (١٣١٣هـ).

٢٠- البزار، أحمد بن عمرو، «**مسند البزار**» ، «**البحر الزخَّار**» تحقيق محفوظ الرحمن زين اللَّه. ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (١٩٨٨م).

٢١- البستي، محمد بن حبان، «**الثقات**» تحقيق محمد عبدالرشيد كامل، وغيره. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٩٨٣م).

٢٢- البغوي، الحسين بن مسعود، «**شرح السنة**» تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. ط ٢، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٨٣م).

٢٣- البغوي، عبداللَّه بن محمد، «**حديث أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري** (٢٣٠هـ)، «**الجعديات**» تحقيق عامر أحمد حيدر. ط١، بيروت: مؤسسة نادر، ودار الكتب العلمية، (١٩٩٠م).

٢٤- البيهقي، أحمد بن الحسين، «**السنن الكبرى**» تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط١، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، (١٩٩٤م).

٢٥- البيهقي، أحمد بن الحسين، «معرفة السنن والآثار» ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م)، و تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، كراتشي- باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).

٢٦- البيهقي، أحمد بن الحسين، «**السنن الصغير**» ط١، الرياض: مكتبة الرشد، (٢٠٠١م).

٢٧- الترمذي، محمد بن عيسى، «**سنن الترمذي**» الجامع المُختصر من السنن عن رسول اللَّه ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» تحقيق أحمد محمد شاكر، وغيره. مكة المكرمة: المكتبة التجارية.

٢٨- الجرجاني، عبداللّه بن عدي، «**الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**» تحقيق سهيل زكَّار ويحيى مختار غزَّاوي. ط٢، بيروت: دار الفكر، (١٩٨٥م).

٢٩- الحاكم، محمد بن عبداللَّه، «**المستدرك على الصحيحين**» تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م).

٣٠- الخوارزمي، محمد بن محمود، «**جامع المسانيد**» مجموعة تضم خمسة عشر مسندًا من حديث أبي حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١- الدارقطني، على بن عمر، «**سنن الدارقطني**» تحقيق عبدالله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة.

٣٢- الدارقطني، علي بن عمر، «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط١، الرياض: دار طيبة، (١٩٨٥م - إلى ١٩٩٦م).

٣٣- الذهبي، محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء» تحقيق جماعة بأشراف شعيب الأرنؤوط. ط ٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٩٠م).

٣٤- **الذهبي، محمد بن أحمد**، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن. (١٤١٣ هـ،١٩٩٢ م).

٣٥- الذهبي، محمد بن أحمد، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» تحقيق علي البجاوي. بيروت: دار المعرفة.

٣٦- الرازي، تمام بن محمد، «**الفوائد**» تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، (١٩٩٢م).

٣٧- الزيلعي، عبداللَّه بن يوسف، «**نصب الراية لأحاديث الهداية**» بحواشي وتخريج العلامة عبدالعزيز الديوبندي الفنجاني، والعلامة محمد يوسف الكاملفوري، تقديم محمد زاهد الكوثري. دابهيل، الهند: المجلس العلمي، القاهرة: مصورة دار الحديث.

٣٨- السجستاني، سليمان بن الأشعث، «**سنن أبي داود**» تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الفكر.

٣٩- السرَّاج، محمد بن إسحاق، «**حديث السراج**» تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق حسين بن عكاشة بن رمضان. ط١، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (٢٠٠٤ م).

٤٠- **السِّلفي، أحمد بن محمد**، «مشيخة الشيخ ابن الحطَّاب الرَّازي (٥٢٥هـ) وثبت مسموعاته» تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني. ط١، الثقبة: دار الهجرة (١٩٩٤م).

٤١- الشريف، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، ذيل لسان الميزان «رواة ضعفاء أو تكلم فيهم، لم يذكروا في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم» ، ط١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (١٤١٨ هـ).

٤٢- الشيباني، أحمد بن حنبل، «**المُسند**» ط١، مصر: مؤسسة قرطبة.

٤٣- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، «**المصنف**» تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٨٣ م).

٤٤- الطبراني، سليمان بن أحمد، «**المعجم الأوسط**» تحقيق محمود الطحان. ط١، الرياض: مكتبة المعارف، (١٩٨٥م، و تـ. طارق بن عوض اللَّه، وعبدالمحسن بن إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الحرمين، (١٩٩٥م).

٤٥- الطبراني، سليمان بن أحمد، «**المعجم الكبير**» تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط١، الموصل: مكتبة الزهراء، (١٩٨٣م).

٤٦- الطبري، محمد بن جرير، «**تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**» تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.

٤٧- الطحاوي، أحمد بن محمد، «**شرح معاني الآثار**» تحقيق محمد زهري النجَّار. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٨٧م).

٤٨- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، «**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**» المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، (١٣٨٩هـ،١٩٦٩م)، وتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ. ط٢، بيروت: دار الحديث، (١٩٨٤م).

٤٩- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، «**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**» تحقيق أشرف بن عبدالمقصود. الرياض: مكتبة دار طبرية، (١٩٩٥م).

٥٠- علاء الدين، مغلطاي بن قليج البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط ١، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م).

٥١- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**» تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، بيروت: عالم الكتب، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

٥٢- الفارسي، علي بن بلبان، «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**» **المُسمَّى المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولاثبوت جرح في ناقليها**» تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٨م).

٥٣- القرطبي، يوسف بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ)، «**الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في فاتحة الكتاب من الاختلاف**» تحقيق عبداللطيف المغربي. ط١، الرياض: أضواء السلف، (١٤١٧هـ).

٥٤- ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم السودوني الجمالي الحنفي ، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، (١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م).

٥٥- القضاعي، محمد بن سلامة، «**مسند الشهاب**« تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٦م).

٥٦- المخلص، محمد بن عبدالرحمن، «**المخلصيات وأجزاء أخرى**» تحقيق نبيل سعد الدين جرار. ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة، (٢٠٠٨م).

٥٧- المزي، جمال الدين يوسف، «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» تحقيق بشار عواد. ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٥م).

٥٨- المقدسي، محمد بن طاهر، «**مسألة التسمية**» تحقيق عبداللَّه بن علي مرشد. جدة: مكتبة الصحابة.

٥٩- المقدسي، محمد بن عبدالواحد، «**أحاديث المختارة**» أو «**المُستخرج من الأحاديث المُختارة** مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» ، تحقيق عبدالملك بن عبداللَّه بن دهيش. ط١، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، (١٩٩٣م).

٦٠- الموصلي، أحمد بن علي، «**مسند أبي يعلى الموصلي**» تحقيق حسين سليم أسد. ط٢، دمشق: دا رالمأمون للتراث (١٩٨٩م).

٦١- النسائي، أحمد بن شعيب، «**السنن الكبرى**» تحقيق عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م).

٦٢- النسائي، أحمد بن شعيب، «**سنن النسائي الصغرى**» ، وهي المُجتبى. (٣٠٣هـ). بعناية عبدالفتاح أبو غدة. ط٣ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، (١٩٨٨م).

٦٣- النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦ ه)، «**إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ» تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي. (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة). مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).

٦٤- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، «**صحيح مسلم**» «**المُسند الصحيح المُختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول اللَّه** ﷺ» تحقيق . محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار الحديث.

٦٥- الهيثمي، علي بن أبي بكر، «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، (١٩٨٢م).

٦٦- ولي الدين ابن العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، «**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**»، تحقيق: عبد الله نوارة، الرياض ، مكتبة الرشد، (١٩٩٩م).

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر: ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
waqf.journal@gmail.com